



جامعة البويناوية بونعاما – خميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم مالية ومحاسبة



مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وتدقيق

التحليل المالي كمدخل لإتخاذ القرار المالي-دراسة حالة المؤسسة
العمومية الاقتصادية لقنوات الري: وحدة وادي الفضة

تحت إشراف:
د. طيب سعيد

إعداد الطالبين:
- جباري عبد الكريم
- غزالة عز الدين

لجنة المناقشة

الصفة
رئيسا
مشرفا
ممتحنا

إسم ولقب الأستاذ
الدكتور عقون عبد الله
الدكتور طيب سعيد
الدكتور حواسني صليحة

السنة الجامعية : 2018-2019

شكر

قال الله تعالى: << لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ >>

قال رسول الله ﷺ << من لا يشكر الناس لا يشكر الله >>

الحمد والثناء والشكر لله تعالى على نعمه وتوفيقي لإنجاز هذا العمل بأسمى معاني الشكر والتقدير والإحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف " سعيد طيب" لمجهوداته التي بذلها معنا وتوجيهاته القيمة والتي أمدنا بها في السبيل النجاح هذا العمل.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

كما لا ننسى أن نشكر كل عمال مؤسسة قنوات الري وحدة وادي الفضة على تعاونهم معنا. وأخص بالذكر السيدة: سيفي آمال لما بذلته معنا من عون ومساعدة.

وإلى كل الذين غمرونا برحابة صدورهم وتابعونا بصدق ويسروا لنا الطريق في إعداد هذه المذكرة والتي نرجوا أن تكون مرجعا يستفيد منه.

إهداء

قالي تعالي: << نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ ۖ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ >>

✚ أهدي ثمرة جهدي هذه إلى رسولي و شفعي وزو طريقي محمد على الله عليه وسلم.

قال تعالي: << وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّي أَرْحَمُهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا >>

✚ أهدي هذا الجهد المبذول إلى من لا ينطوي ذكرها لأنه لا يفنى بحقها إلى من يحن القلب إلى تقبلها وتشتاق الأذن لسماع دعواتها الغالية، أمي الحبيبة أطال الله في عمرها.

✚ إلى من علمني أبجديات الحياة وناضل إلى معلمي الأول أبي الحبيب أطار الله في عمره.

✚ إلى كل من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، أخواتي.

✚ إلى كل أعمامي وأخوالي إلى عماتي وخالاتي.... بالأخص إلى من أحبه وأعزه كثيرا خالي علي.

✚ إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوة زملائي وأصدقائي الأعزاء. وأخص بالذكر كل من رضا وعبد الناصر، وعبد الرحمن وكمال ومحمد، كما لا أنسى صديقي الدراسة عز الدين.

✚ إلى كل طالب علم جاد في طلبه غير على دينه.

✚ إلى كل من أنار لي طريق في سبيل تحصيل العلم ولو بقدر بسيط من المعرفة، أساتذتي الكرام.

✚ إلى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي، إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

عبدالكريم جباري

إهداء

الحمد لله الذي أودع بني آدم العقل وأعطاه بذلك القدرة على التفكير وجعل وسيلته الكفاح وغايته النجاح.

إلى التي لا أستطيع أن أوفيها حقها مهما قلت ومهما فعلت.

إلى نور سقطت عليه عيناى قرّة عيني وروحي أُمى الحبيبة.

إلى من أحمل إسمه بكل فخر واعتزاز سبب وجودي فى هذه الحياة أبى العزيز

أسأل الله له دوام الصحة وطول العمر.

إلى من كانوا عوني وزادي وبدونهم تفقد الحياة معناها أحببى إخوتى الأعزاء وأخواتى

الغاليات وكل أفراد عائلتى.

إلى من تجمعنى بهم أصدق مشاعر الحب والأخوة وأحلى الذكريات جميع أصدقائى

الأوفياء. (عبد الكريم - طاهر - يوسف - لىلى - إبتسام - نفيسة - باية)

إلى من صاروا جزء منى وصرت جزءً منهم إلى من جمعنى بهم القدر.

إلى رفقاء دريى ومسارى الجامعى زملائى وزميلاتى.

عز الدين غزالة

الْمَأْخُص

ملخص:

نعالج في هذه الدراسة التحليل المالي كمدخل لإتخاذ القرار المالي في المؤسسة الاقتصادية ولكي نقوم بتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مختلف التساؤلات لقد قمنا بجمع المعلومات حول التحليل المالي وعملية إتخاذ القرار المالي من خلال أدواته الأكثر استعمالاً حيث تم التوصل إلى الجانب النظري للدراسة. أما الإطار التطبيقي لقد قمنا بإعداد دراسة تحليلية للوضع المالي للمؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة (TRANS-CANAL).

وقد وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتمثل في:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لإتخاذ القرارات المالية لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها.
 - يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها.
- ❖ **الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، القرار المالي، أدوات التحليل المالي والميزانية، جدول حسابات النتائج.

Summary:

In this study, we analyze financial analysis as an input to financial decision making in the economic institution. In order to achieve the objectives of the study and answer the various questions, we have collected information about financial analysis and financial decision making through its most used tools. The applied framework .We has prepared an analytical study of the financial status of the Public Corporation for Irrigation Channels (CAN-CANAL).

The study reached a number of results:

- Financial analysis is an effective means and a tool for making financial decisions because it helps the financial manager to diagnose the financial situation of the institution and to disclose its policy and circumstances.
- Financial analysis helps to identify weaknesses to avoid and points to strengthen them.
- ❖ **Keywords:** Financial Analysis, Financial Decision, Financial Analysis Tools and Budget, Results Calculation Table.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات.....

قائمة الجداول و الأشكال.....

مقدمة..... أ-ت

الفصل الأول: مدخل إلى التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار.....1

تمهيد.....1

المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي.....2

- المطلب الأول: مفهوم و نشأة التحليل المالي.....2

- المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحليل المالي.....3

- المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.....5

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.....15

- المطلب الأول: عرض الميزانية (قائمة المركز المالي).....15

- المطلب الثاني: عرض جداول حسابات النتائج.....18

- المطلب الثالث: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة.....20

المبحث الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار.....21

- المطلب الأول: مفهوم القرار و أهميته.....21

- المطلب الثاني: خصائص ومراحل اتخاذ القرار.....22

- المطلب الثالث: تصنيف القرارات.....23

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.....26

- المطلب الأول: الدراسات العربية.....26

- المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....28

- المطلب الثالث: تعقيب عام على الدراسات السابقة.....29

خلاصة الفصل الأول.....30

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة

31.....(Trans-canal)	
31.....تمهيد	
32.....المبحث الأول: دراسة حالة مؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري (Trans-canal)	
32.....- المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة	
33.....- المطلب الثاني: نشاط المؤسسة	
35.....- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية لقنوات الري-وحدة وادي الفضة	
38.....المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة	
38.....- المطلب الأول: عرض الميزانيات وجداول حسابات النتائج	
47.....- المطلب الثاني: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة	
48.....- المطلب الثالث: تحليل الميزانيات وجداول حسابات النتائج لسنوات الدراسة	
51.....المبحث الثالث: معالجة وتحليل البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة	
51.....- المطلب الأول: اتخاذ القرارات المالية من خلال مؤشرات التوازن المال	
53.....- المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية	
56.....- المطلب الثالث: تحليل الإستغلال	
58.....خلاصة الفصل	
59.....الخاتمة	
61.....قائمة المراجع	
64.....الملاحق	

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
18-16	الشكل القانوني للميزانية	1-1
20-19	جدول حسابات النتائج.	2-1
21	الشكل القانوني للميزانية المالية المختصرة	3-1
32	عتاد المؤسسة	1-2
33	إمكانيات المؤسسة	2-2
34	توزيع العمال بالمؤسسة	3-2
39-38	عرض ميزانية سنة 2015.	4-2
41-40	عرض ميزانية سنة 2016.	5-2
43-42	عرض ميزانية سنة 2017.	6-2
45-44	عرض حسابات النتائج لسنوات (2017 - 2016 - 2015)	7-2
45	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015.	8-2
45	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016.	9-2
46	عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.	10-2
47	رقم الأعمال للمؤسسة للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	11-2
49	حساب رأس المال العامل الدائم للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	12-2
50	حساب بقية مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	13-2
52	حساب نسب التمويل للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	14-2
53	حساب نسب السيولة للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	15-2
54	حساب نسب النشاط للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	16-2
55	حساب القيمة المضافة للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	17-2
55	حساب إجمالي فائض الاستغلال للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	18-2
55	حساب النتيجة العملياتية للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	19-2
56	حساب النتيجة المالية للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	20-2
56	حساب النتيجة الصافية للسنوات (2017 - 2016 - 2015)	21-2

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع رأس المال العامل.	8
2-1	مراحل اتخاذ القرار.	23
1-2	توزيع العمال بالمؤسسة	34
2-2	الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	35

مقدمة

مقدمة:

تتزايد يوماً بعد يوم أهمية المؤسسة إذ تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية لإنشاء وتكوين أي إقتصاد بحيث نجدها تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي تستقر فيها، ولا يمكنها العيش بعزلة عن التغيرات والتطورات المتسارعة الحاصلة ونظراً لما شهده القرن العشرين من التغيرات وشهد كذلك عدة تجارب لدراسات مختلفة والتي كانت تهدف إلى رفع وتحسين الإقتصاد، وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية التي تحكم النشاط الاقتصادي فقد كانت محور دراسة أبحاث وكتابات الاقتصادي ن بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها وحتى الظروف المحيطة بها.

ونظر لأن قائمة المركز المالي (الميزانية) والحسابات الختامية التي تظهر نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة ونتيجة للتطورات الاقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها تلك القوائم كافية لأغراض الإستثمار التمويل وصناعة القرارات المختلفة لذلك كان لابد من خضوع تلك البيانات للفحص والتدقيق والتحليل بهدف الوقوف على حقيقة وضع الوحدة ودراسة أسباب نجاحها وفشلها خاصة أن النجاح والتقدم لا يكون وليد الحظ أو الصدفة إذ لابد للوحدة من تخطيط نشاطاتها للمستقبل، الشيء الذي جعل المؤسسات تبحث عن الطرق المثلى والأساليب الناجعة التي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة لتحقيق الأهداف لهذا فقد أصبح من الضروري لهذه المؤسسات استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض والتي من أهمها التحليل المالي الذي بعد وسيلة فنية تهدف إلى تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية والمحاسبية إلى معلومات يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب.

ومن ضمن ما تقدم يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكالية التالية:

- كيف يمكن أن يساهم التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية على مستوى المؤسسة الاقتصادية ؟
وتتفرغ هذه الإشكالية الرئيسية لمجموعة من الأسئلة الفرعية نوجزها فيما يلي:
- ما هو تحليل المالي وأهميته ؟
- ما أهم الأدوات المستعملة في التحليل المالي ؟
- كيف يمكن لمتخذ القرارات المالية الإستفادة من التحليل المالي ؟
- هل تساعد أدوات التحليل المالي المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي
الفضة في تشخيص وضعيتها المالية وبالتالي إتخاذ قرار مالي رشيد ؟

- وللإجابة على الإشكالية السابقة نضع مجموعة من الفرضيات:

* الفرضية الرئيسية:

التحليل المالي يعد أحد مناهج التسيير الحديثة في المؤسسة إذ يتضمن مجموعة من التقنيات التي من شأنها المساعدة على اتخاذ القرارات في المؤسسة.

الفرضيات الفرعية:

- يساهم التحليل المالي بتحديد الوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة.
- متخذو القرارات المالية لا يعتمدون على النتائج التي يظهرها التحليل المالي.
- المؤشرات المالية التي تتمخض عن التحليل المالي تساعد المؤسسة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة.

أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي تكسبها هذه الدراسة تتمثل في :

- تبيان أهمية التحليل المالي للميزانية وجدول حسابات النتائج في اتخاذ القرارات المالية وذلك من خلال النتائج التي تظهر بعد تطبيق المؤشرات المالية المتعلقة بالتحليل المالي.
- كيفية إستعمال متخذي القرارات المالية مخرجات التحليل المالي في اتخاذ قرارات مالية رشيدة

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف هذه الدراسة على عدة نقاط والتي نحاول إبراز أهمها في النقاط التالية:

- التعرف على مدى استخدام التحليل المالي داخل المؤسسات الاقتصادية .
- معرفة أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في اتخاذ القرار.
- محاولة التعرف على كيفية توظيف المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم وضعية المؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة قنوات الري وحدة وادي الفضة.

منهج الدراسة:

أما عن المنهج المتبع فقد اعتمدنا على الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، حيث في الجانب النظري تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي للاحاطة بموضوع الدراسة ، أما الجانب التطبيقي اعتمدت على الأسلوب التحليلي من خلال تحليل لميزانيات المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة وجدول حسابات نتائجها .

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء الدراسة هي:

- الاضطرابات التي شهدتها الجزائر مؤخرا ابتداء من فيفري 2019 والتي تآثرت بها الجامعة مما كان عائقا امام استفادتنا من مكتبة الجامعة .

هيكل الدراسة:

بهدف الإجابة على الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

حيث جاء الفصل الأول بعنوان مدخل إلى التحليل المالي وعملية اتخاذ القرار المالي. والذي ينقسم بدوره إلى أربعة مباحث، المبحث الأول تناول الإطار العام للتحليل المالي. أما المبحث الثاني كان حول القوائم المالية وفي المبحث الثالث تضمن مدخل إلى عملية اتخاذ القرار، وفي المبحث الرابع والأخير تضمن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع التحليل المالي الذي حاولنا من خلالها معالجة نقاط القوة ونقاط الضعف.

أما الفصل الثاني فقد قمنا بإسقاط الجانب النظري على الواقع الميداني في المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة، حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول بتقديم المؤسسة وهيكلها التنظيمي قم لنقوم في المبحث الثاني بعرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة وأخيرا المبحث الثالث قمنا فيه بمعالجة وتحليل البيانات المالية المقدمة من المؤسسة واستخدام أدوات التحليل المالي.

الفصل الأول

مدخل إلى التحليل المالي و عمليات إتخاذ القرار
المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة. وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمنشأة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها. وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب والمؤشرات المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة الإستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن الوضع المالي للمؤسسة.

لذا سنتناول في هذا الفصل الإطار العام للتحليل المالي ومختلف وسائل وأدوات التي يعتمد عليها، كما نلجأ إلى عرض الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج وكذا التطرق أيضا إلى عملية إتخاذ القرار المالي

المبحث الأول: الإطار العام للتحليل المالي.

في هذا المبحث سوف نقوم بدراسة الإطار العام للتحليل المالي من خلال التعريفات المختلفة للتحليل المالي ونشأته وأهدافه وأنواعه كما نتطرق إلى أدواته.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة التحليل المالي.

1- مفهوم التحليل المالي.

تختلف تعريف تحليل المالي باختلاف المنهج العلمي المتبع ويمكن إعطاء مجموعة من التعاريف تتمثل فيما يلي:

يعتبر التحليل المالي: "بأنه مجموعة العمليات التي تعني بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافات والتنبؤ بالمستقبل"¹.

- وبعد التحليل المالي على أنه "عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى التعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضا تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات"².

ويعرف أيضا على أنه "عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن المؤسسة لأجل الحصول منها على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء المؤسسات التجارية والاقتصادية في الماضي والحاضر وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليها الوضع في المستقبل"³.

2-نشأة التحليل المالي.

يعود الاهتمام بالتحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر وخاصة مع تزايد انتشار شركات المساهمة بما فرضته من فصل بين الملكية والتسيير، حيث انصب اهتمام التحليل المالي في البداية على قائمة المركز المالي (الميزانية) وكان جل اهتمام التحليل المالي منصب على مصادر التحويل طويلة الأجل، ونظر لما فرضته أزمة الكساد العالمية (1929-1933) من إفلاس وانهيار معظم الشركات حول العالم الأمر الذي أدى

¹ هيثم محمد الرعي، الإدارة والتحليل المالي، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص157.

² مرجع سابق، ص157.

³ عبد الحكيم كرامة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي: أسس- مفاهيم- تطبيقات، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص141.

بها إلى الاهتمام بالتحليل المالي الذي أصبح يهتم بقضيتين أساسيتين في المنشأة هما دراسة سيولة المنشأة خاصة وأن معظم الشركات أعلنت إفلاسها بسبب وضع السيولة لديها بحيث أنها لم تستطع تسديد التزاماتها المالية عند استحقاقها والقضية الثانية هي الربحية والمقدرة على المنافسة وهكذا تزايد الاهتمام وبشكل متزايد بقائمة الدخل وفاقته أهميتها قائمة المركز المالي، والجدير بالذكر أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي أيضاً، حيث أن التفكير في الاستثمار يتطلب بالضرورة تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة بناء على تحليل بياناتها المالية، دون أن ننسى الحرب العالمية الثانية وما خلفته من انتشار لظاهرة التضخم المالي وارتفاع الأسعار وتأثير ذلك على بنود قائمة المركز المالي بشكل كبير مما أدى إلى الزيادة الاهتمام بقائمة المركز المالي مرة ثانية إلى جانب قائمة الدخل وينظر الآن إلى التحليل المالي نظرة شاملة بحيث أصبح التحليل المالي يتم بمستوى عالي من الكفاءة ولم يعد هناك اهتمام بقائمة أكثر من قائمة، فالتحليل يساعد في تقييم الأداء والتخطيط المستقبلي لكافة النشاطات حتى أنه يعمل على إخضاع ظرف عدم التأكد للرقابة والسيطرة¹.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحليل المالي.

1- أنواع التحليل المالي.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر وهذه أنواع ناتجة عن التوبوب الذي يتم استناد إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي²:

1-1- الجهة القائمة بالتحليل.

استناد إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن توبوب التحليل المالي إلى ما يلي:

1-1-1- التحليل الداخلي: ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية

وحدة تنظيمية أخرى تقع فمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة التحقيق الداخلي... إلخ.

1-1-2- التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من المؤسسة ويهدف هذا التحليل إلى

خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، البنوك المركزية والفرق الصناعية التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي... إلخ.

¹ منير شاكر، إسماعيل عبد الناصر، التحليل المالي مدخل للصناعة القرارات، دار الطبعة للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 10-11.

² وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 32.

1-2- الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل ومن أمثلتها:

- أسلوب التحليل بالنسب المالية.
- أسلوب التحليل بالمقارنات.
- أسلوب بالأرقام القياسية.
- أسلوب التحليل بإستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد إختيار أسلوب التحليل المالي، على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونظافة، وحجم البيانات المالية المتاحة إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

1-3- البعد الزمني للتحليل: إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، بناء عليه يمكن

تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

1-3-1- التحليل الرأسي: بمعنى أن التحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل

رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر وإلى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة بهتم بها المحلل المالي.

1-3-2- التحليل الأفقي: يشمل هذا النوع من التحليل في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المالية

بمرور الزمن، أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصا بمرور الزمن، وبذلك هو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبيا.

1-4- التحليل بالنسب المالية: تحليل النسب المالية من خلال إيجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص

مشتركة متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمنشآت.

نجد أن أكثر أداة التحليل المالي لكن أفضلها التحليل المالي بالنسب المالية لأنه التحليل القادر على

عمليات التنبؤ لأنه يقوم على دراسة مجموعة من التغيرات ذات أخصاص المشتركة¹.

¹ حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2008، ص 32.

2- أهداف التحليل المالي.

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم الأداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية، في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم، في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع¹. ويمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية²:

- ✓ تقييم ربحية المشروع.
- ✓ تقييم المركز المالي للمشروع.
- ✓ تقييم المركز الإنتمائي للمشروع
- ✓ تقييم مدى كفاءة السياسات التحويل.
- ✓ تقييم مدى كفاءة الإدارة الأصول والحصوم.
- ✓ تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- ✓ تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي)
- ✓ إستنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط وللرقابة لتقييم الأداء.

هذه الأهداف الموجودة من التحليل قد تختلف باختلاف الغاية من التحليل ولكن في كل الحالات

ينتظر من المحلل.

المطلب الثالث: أدوات التحليل المالي.

يعتمد المحلل المالي أثناء معالجته للقوائم المالية على مجموعة من المؤشرات والنسب والتي يطلق عليها بأدوات التحليل المالي التي سنعرض أهمها في هذا المطلب.

1- مؤشرات التوازن المالي.

يمكن القول أنه من بين أهم الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل الذي نجده يندرج ضمن المبادئ العامة للميزانية المحاسبية أو المالية ويتوجه مبدأ التوازن ما بين الجانبين مراعيًا في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جانب حيث تدرج الميزانية انطلاقًا من الاستثمارات وصولًا إلى الأموال رهن الإشارة ودرجة السيولة تعني مدة تحويل الأصول إلى نقدية سائلة، ومن جانب آخر نجده

¹ محمد الصيرفي، التحليل المالي: وجهة نظر محاسبية إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر، 2014، ص 105.
² اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج الخضر-باتنة ، 2009، ص 4.

يهتم بمدى استحقاقية الخصوم فننطلق من الأموال الخاصة إلى الديون قصيرة الأجل مثل السلفات المصرفية التي تستعمل لإقفال السنة المالية، ومنه فإن عملية التمويل تتطلب مراعاة مدة السيولة بالإضافة إلى مدة الاستحقاقية وإن مفهوم رأس المال العامل يعتمد على الميزانية من جهة بالإضافة إلى مؤشرات خاصة تسمى مؤشرات التوازن وهي¹:

- رأس المال العامل FR
- احتياجات رأس المال العامل BFR
- الخزينة TR

والفكرة الأساسية إنما هي مقابلة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم، أي مقابلة الأصول ذات السيولة الأكثر من سنة بالخصوم التي مدة استحقاقها تفوق السنة، ونفس الشيء بالنسبة للأصول التي مدة سيولتها أقل من سنة تقابل بالخصوم التي مدة استحقاقها أقل من سنة.

1-1-1-تعريف رأس المال العامل الدائم: هو من أهم مؤشرات التوازن المالي وأكثرها استعمالاً يعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة لفترة زمنية معينة، يحدد في الظروف التي تحدث من خلال التعارض بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم فهو إذن فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة وهو هامش أمان يضمن السيولة داخل المؤسسة.

1-1-1-كيفية تحديد رأس المال العامل الدائم: إن حجم رأس المال العامل يجب أن يكون ذو قيمة أكبر كلما كانت حركة الأصول المتداولة أكبر ولتحديده يجب دراسة.

- التناسب بين القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.
- درجة سيولة المخزون.
- التناسب بين الأموال الخاصة والديون في الخصوم.

أي:

$$\begin{array}{l} \text{من أعلى الميزانية} \\ \text{من أسفل الميزانية} \end{array} \quad \begin{array}{l} \text{رم. العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة.} \\ \text{رم. العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل.} \end{array}$$

¹ بوشنافة الميسوم، المتابعة الآلية لعملية التحليل المالي، مذكرة ليسانس علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر، 2000، ص 16.

1-1-2- تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة في نفس القطاع الاقتصادي فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية.

الحد الأدنى لرأس المال العامل يجب أن يكون أكبر من الصفر، وأما الحد الأقصى له فهو أن يكون يغطي مجموع المخزونات والقيم القابلة للتحقيق ويمكن أن يكون:

• رأس المال العامل معدوم ($FR = 0$).

معناه أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى بحيث الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل.

• رأس المال العامل موجب ($FR > 0$).

هذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهي حالة جيدة بالنسبة للمؤسسة ولكن قد تصبح خطيرة في حالة اهتلاك أصول مدتها أكبر من مدة تسديد الديون.

• رأس المال العامل سالب ($FR < 0$).

هذا يعني أن الأموال الدائمة لم تستطع تغطية الأصول الثابتة أي السيولة لم تغطي المستحقات بصفة إجمالية ومن هنا سوف تواجه المؤسسة عدة مشاكل من جانب التوازن المادي وخاصة بالنسبة للقدرة على الدفع أو الاستدانة وهذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة مغطى من طرف ديون قصيرة الأجل وهذا ما يشكل الخطورة.

1-1-3- مفاهيم أخرى لرأس المال العامل:

1-1-3-1- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة بتمويل الأصول

الثابتة وبحسب وفق العلاقة:

ر م غ خ = أموال خاصة - أصول ثابتة.

1-1-3-2- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد به مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل

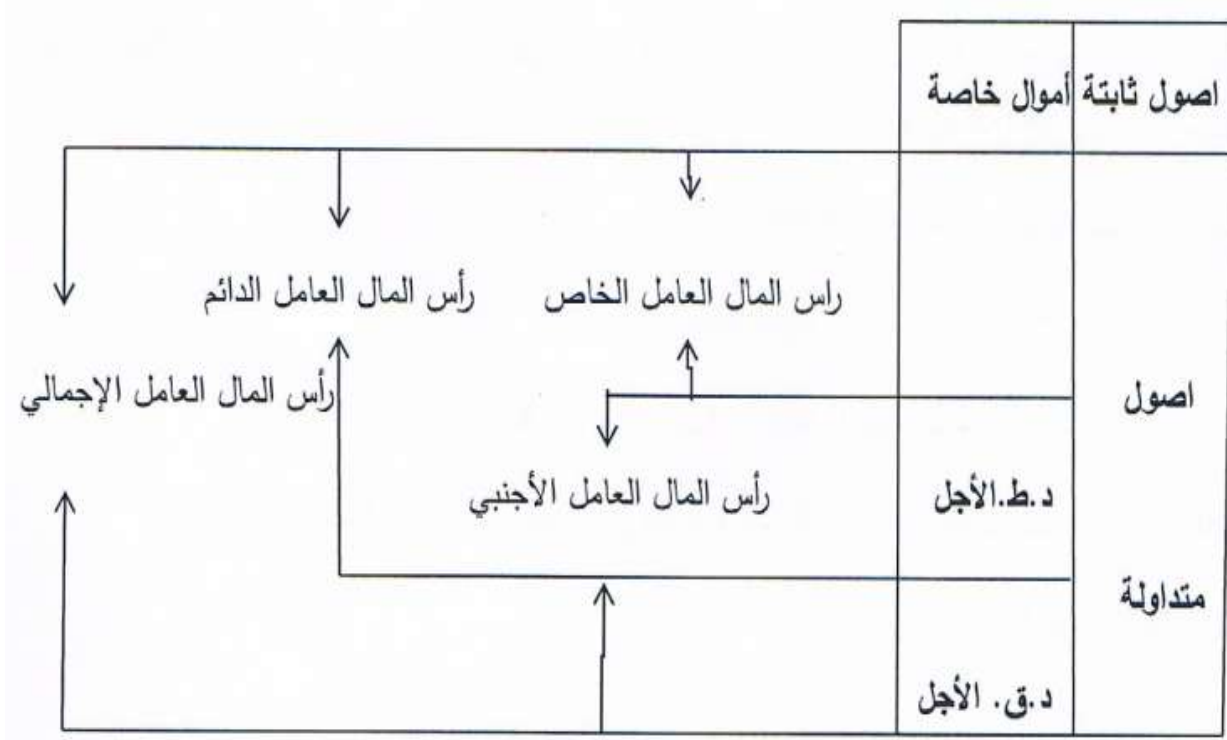
وتشمل مجموع الأصول المتداول.

ر م ع إ = الأصول - الأصول الثابتة.

رأس المال العام الخارجي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمون رأس المال العامل الإجمالي.

ر م ع خ = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.

الشكل رقم: (1-1): أنواع رأس المال العامل.



المصدر: ناصر دادى عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، ص 48.

1-2-1- احتياجات رأس المال العامل: (BFR) Les Besoins en Fond de Roulement

تعريف احتياجات رأس المال العامل:

تعرف احتياجات رأس المال العامل الدائم بأنها رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من اجل التسديد، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية:¹

¹ Norbert guedj, Finance d'entreprise : les règles du jeu, Edition organization, paris, 1997, p121.

إ ر ع د = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الخصوم المتداولة - القروض المصرفية)

1-3- الخزينة:

تعتبر الخزينة مؤشر هام من مؤشرات التوازن المالي ومن ثم يجب دراستها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة فهي تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن المالي على المدى القصير الذي يتحدد بدوره عند حساب رأس المال العامل واحتياجاته.

تعرف الخزينة بأنها مجموعة من الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة:¹

ويمكن حساب الخزينة بواسطة العلاقة التالية:

الخزينة = خزينة الأصول - خزينة الخصوم.

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل.

من خلال العلاقة الثانية الموضحة أعلاه نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجاته.

2- النسب المالية.

2-1- تعريف النسب المالية.

تعرف النسبة على أنها علاقة بين رقمين أو أكثر (بندين أو أكثر من بنود الميزانية) حيث يتم ذلك بقسمة احد البندين على الآخر لتفسير العلاقة بينهما ثم نستعمل نتيجة القسمة في تفسير السياسات المتبعة من طرف المؤسسة وكذا اتخاذ القرارات الإدارية لكل نتيجة هذا التحليل لا قيمة له إلا إذا قورن بنسبة أخرى مماثلة تدعى هذه النسبة بالنسبة المرجعية أو المعيارية وعلى ضوء هذه العملية يتم التفسير.²

2-2- أنواع النسب المالية.

يمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة، إلا أنه ليست جميعها ذات معنى مهم، لذا فيجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم بإختيار الأهم منها، وتقادي النسب المتشابهة مع العلم أن النسب المستعملة تختلف باختلاف نوع المؤسسة، وعموما يمكن جمع مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية إلى 04 مجاميع أساسية هي:³

1. نسب السيولة

2. نسب النشاط

¹ - لخلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص18.

² - محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص 156.

³ - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار البحث للنشر، الجزائر، 1988، ص 52

3. نسب التمويل

4. نسب المردودية

2-2-1- نسب السيولة.

تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة حيث تقف هذه النسبة على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل، حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم أدائها المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكنة قياسا بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، غذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحا عالية في الأجل الطويل، ولقياس ذلك يقوم المحلل بقياس مجموعة من النسب نذكر منها مالي¹:

2-2-1-1- نسبة التداول.

تقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتداولة المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية الديون قصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{100x}$$

الخصوم المتداولة

2-2-1-2- نسبة السيولة السريعة.

تعتمد هذه النسبة على الأصول السريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

الأصول المتداولة - المخزونات

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزونات}}{100x}$$

الديون قصيرة الأجل

¹ - علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، 2002، ص 105.

2-2-1-3- نسبة السيولة الجاهزة.

تعتبر هذه النسبة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها حالياً فقط، دون الحاجة إلى اللجوء للقيم غير الجاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، ويمكن حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

2-2-2- نسب المشاط.

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذا أكبر ربح ممكن، وفيما يلي أهم هذه النسب¹:

2-2-2-1- معدل دوران مجموع الأصول.

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة، وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل ومتابعة تطوره في الإجابة سؤال مهم مفاده هل مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولاً قياساً بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلاً بالمبيعات ؟

يتم حساب هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2-2-2-2- معدل دوران الأصول الثابتة.

من المؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة وفاعلية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات، ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مرجع سابق، ص 46

رقم الأعمال

_____ = معدل دوران الأصول الثابتة

الأصول الثابتة

2-2-2-3 - معدل دوران الأصول المتداولة.

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات، ويتم حساب

هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

رقم الأعمال

_____ = معدل دوران الأصول المتداولة

الأصول المتداولة

2-2-2-4 - معدل دوران المخزون.

يشكل المخزون أحد أهم مفردات الاستثمار في الأصول المتداولة والأكثر أهمية في عملية التشغيل

وعليه فإن هناك حرص شديد من الإدارة في تحديد حجم الاستثمار في المخزون ومكوناته الرئيسية مثل

البضاعة الجاهزة والمواد الأولية، فالتخوف دائما من أن تلجا الإدارة إلى زيادة الاستثمار في المخزون بأكثر

من الحاجة الاقتصادية المقررة له، وسبب هذا التخوف يكمن في المشاكل التي يسببها الاستثمار الفائض عن

الحاجة، حيث يعتبر هذا الفائض استثمار عاطلا يسبب انخفاض في إيرادات المؤسسة يتم حساب هذا

المعدل بالعلاقة التالية:

تكلفة البضاعة المباعة

_____ = معدل دوران المخزون

متوسط المخزون

2-2-2-5 - معدل دوران لذمم المدينة.

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما يقيس مدى فاعلية سياسة الائتمان

والتحصيل يحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

رقم الأعمال

_____ = معدل دوران الذمم المدنية

العملاء + أوراق القبض

2-2-2-6- معدل دوران الحسابات الدائنة:

تنشأ الحسابات الدائنة في المؤسسات بسبب لجوء إدارتها إلى عمليات الشراء لأجل، شأنها في ذلك شأن الحسابات المدينة التي تنشأ بسبب لجوء الإدارة سياسة البيع بالأجل، وبحسب وفق العلاقة:

رقم الأعمال

$$\text{معدل دوران الحسابات المدينة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الموردون} + \text{أوراق الدفع}}$$

2-2-3- نسب التمويل.

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، مثل اللجوء إلى الاقتراض الذي قد يؤدي إلى ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل، ولغرض تقييم الأداء المرتبط بمدى اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة، فإن المحلل المالي يلجأ إلى العديد من المؤشرات المالية التي سنتطرق إلى أهمها فيما يلي¹:

2-2-3-1- نسبة التمويل الدائم.

تشير هذه النسبة إلى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب وفق العلاقة التالية:

الأموال الدائمة

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الأصول الثابتة

2-2-3-2- نسبة التمويل الخاص.

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = 100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الأصول الثابتة

¹محاضرة حول النسب المالية، كلية إدارة الأعمال، جامعة تبوك -السعودية، تاريخ الاطلاع 20-04-2019، متاح على الرابط:

<https://www.ut.edu.sa/documents/10156/1325019/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9>

2-2-3-3- نسبة الديون إلى حقوق الملكية.

توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

مجموع الديون

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حقوق الملكية

2-2-4- نسبة المردودية.

تعكس نسب المردودية نتائج النسب السابقة، حيث أنها تقيس مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر مصلحة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة والمديونية، فالنسب التي سبق التطرق إليها تظهر بعض جوانب وأبعاد الطريقة التي يتم بها تشغيل المؤسسة، أما نسب المردودية فهي تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة ولوصول المحلل إلى غايته من تحليل المردودية تتاح أمامه مجموعة من المؤشرات نتطرق إليها فيما يلي¹:

2-2-4-1- نسبة مردودية الأموال الخاصة.

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو بعبارة أخرى هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، فنتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة ببورصة الأسهم والسندات، تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

الربح الصافي

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الربح الصافي}}{100 \times \text{الأموال الخاصة}}$$

الأموال الخاصة

2-2-4-2- معدل العائد على الاستثمار.

يعتبر من أكثر المؤشرات دقة في تقييم أداء المؤسسات، ويشير هذا المؤشر إلى ربحية الدينار الواحد من الأموال المستثمرة داخل المؤسسة فالعبرة ليست في ضخامة الأموال المستثمرة داخل المؤسسة ليست بقدر ما هي في ربحية هذه الأصول، ويتم التوصل إلى قيمته من خلال العلاقة التالية:

¹ محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص 78

الربح الإجمالي

$$\text{معدل العائد الاستثمارية} = 100 \times \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{مجموع الأصول العاملة}}$$

مجموع الأصول العاملة

2-2-3- نسبة مردودية النشاط.

تمثل هذه النسبة مردودية رقم الأعمال، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد يكون مضللاً، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن مع زيادة الأعباء الكلية، والتي قد تمتص كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح، وبالتالي فهذه النسبة تبين مدى كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والأعباء الكلية.

الربح الإجمالي

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = 100 \times \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال}}$$

رقم الأعمال

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية.

إن العرض يشير إلى الطريقة أو الأسلوب أو الشكل أو الترتيب الذي يتم به تنظيم عرض القوائم المالية للمؤسسة وإظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج النشاط والمركز المالي للمؤسسة. لهذا سنقوم بعرض نوعين من القوائم المالية الميزانية (قائمة المركز المالي وجدول حسابات النتائج).

المطلب الأول: عرض الميزانية: (قائمة المركز المالي).

1-تعريف الميزانية: تعرف الميزانية بأنها " ذلك الجدول الذي يشكل قائمة دو خانتين، تظهر إحداهما ممتلكات المؤسسة، وتظهر الأخرى إلتزاماتها، وهذا في اللحظة زمنية معينة، فتظهر الجانب الأول الأصول المؤسسة والجانب الآخر المقابل خصوم المؤسسة، وهذه القائمة تتساوى من حيث النقدية في الجانبين على اعتبار أن الممتلكات المؤسسة لا بد أن تتساوى إلتزاماته، سواء لصاحب المؤسسة أو الآخرين.¹ ويمكن تعريف الميزانية بأنها " بيان يوضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة وقد يختلف الوضع بين فترة زمنية وأخرى.²

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية تتكون من جانبين أولها تمثل ممتلكات المؤسسة وثاني تمثل إلتزاماتها وهي الوضع المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة.

¹ عاشور كتوش، المحاسبة العامة: أصول ومبادئ وفق للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2003، ص32.

² علي عباس، الإدارة المالية، إمرجع سابق ، ص42

2- أهمية الميزانية: تتمثل أهمية الميزانية فيما يلي¹:

- توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لنديتها وحق المالك على صافي أصول المؤسسة.
- مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس ما يلي:
 - ✓ حساب معدلات العائد.
 - ✓ تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
 - ✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.
- من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

الشكل القانوني لميزانية (قائمة المركز المالي):
الجدول رقم (1-1): الشكل القانوني للميزانية:

جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	إجمالي	إمتلاك رصيد N	صافي N	صافي n-1
أصول غير جارية					
- فارق بين الاقتناء المنتج الايجابي أو السلبي					
- تثبيبات عينية					
- أراضي					
- مباني					
- تثبيبات عينية أخرى					
- تثبيبات ممنوح امتيازها					
- تثبيبات مالية					
- سندات أخرى وحسابات دائنة صالحة بها					
- سندات أخرى مثبتة					
- قروض وأصول مالية أخرى جارية					
- ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجارية					

¹ - شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج الخضر- باتنة، 2009، ص 45.

الفصل الأول:

مدخل إلى التحليل المالي و عمليات اتخاذ القرار المالي

					<p>أصول جارية</p> <ul style="list-style-type: none"> - مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ. - حسابات دائنة واستخدمات مماثلة الزبائن. - المدينون الآخرون. - الضرائب وما شابهها - حسابات الدائنة أخرى واستخدمات مماثلة. - الموجودات وما شابهها. - الأموال الموظف والأصول المالية الجارية الأخرى - الخزينة
					مجموع الأصول الجارية
					المجموع العام للأصول

جانب الخصوم

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			<ul style="list-style-type: none"> - رؤوس الأموال الخاصة - رأس مال تم صدازه - رأس مال غير مستعان به - علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة(1) - فوارق إعادة التقييم. - فارق المعادلة (1) - نتيجة الصافية / نتيجة صافية حصة المجمع (1) - رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد.
			حصة الشركة المدمجة (1)
			حصة ذو الأقلية (1)
			المجموع (1)
			<ul style="list-style-type: none"> - خصوم غير جارية - قروض وديون مالية - ضرائب (مؤجلة ومرصود لها) - ديوان أخرى غير جارية.

			- مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
			مجموع الخصوم غير الجارية (1)
			- الخصوم الجارية - موردون حسابات ملحقه. - ضرائب - ديون أخرى - خزينة سلبية
			مجموع الخصوم الجارية (3)
			مجموع عام للخصوم

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19-القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي

الصادر: 25 مارس 2009، ص 29

المطلب الثاني: عرض جداول حسابات النتائج (قائمة الدخل)

1- تعريف جدول حسابات النتائج:

عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج على أنها " بيان ملخص للأعباء والمنتجات (أي النواتج) المنجزة من قبل المؤسسة خلال سنة مالية، ولا يأخذ في حسابات تاريخ التحصيل أو تاريخ الدفع، يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية"¹.

ويمكن تعريف أيضا كما يلي: " هي القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات والمصروفات خلال، الفترة المحاسبية الواحدة، بحيث إذ ازلت مجموع الإيرادات على مجموع المصروفات فتكون نتيجة عمليات المؤسسة صافي ربحا والعكس وتكون النتيجة النهائية صافي الخسارة للدورة المحاسبية"².

معلومات يجب إظهارها في جدول حسابات النتائج: تتمثل فيما يلي:³

✓ تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.

✓ النواتج المالية والأعباء المالية.

✓ أعباء المستخدمين.

✓ الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.

✓ مخصصات الاهلاك وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.

¹ عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، برج بوعريج، 2009، ص 153

² سعدون مهدي الساقي، عدنان تابه التعييمي وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 76-77.

³ شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية ، مرجع سابق، ص 51.

- ✓ مخصصات الإهلاك وإنخفاض القيمة المرتبطة بالأصول معنوية.
- ✓ نتائج الأنشطة العادية.
- ✓ العناصر غير العادية للنواتج والأعباء.
- ✓ النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- ✓ بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

الجدول رقم (1-2): جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

السنة المالية N-1	السنة المالية N	الملاحظة	البيان
			- رقم الأعمال - تغيير المخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع - الإنتاج المثبت - إغانات الاستغلال
			- إنتاج السنة المالية.
			- المشتريات الخارجية واستهلاكات الأخرى
			- إستهلاك السنة المالية
			- القيمة المضافة للإستغلال
			- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والدفعات المشابهة
			- الفائض الإجمالي الاستغلال
			- المنتجات العملية الأخرى - الأعباء العملية الأخرى - المخصصات الإهلاك والمؤونات - إسترجاعات عن الخسائر القيمة والمؤونات
			- النتيجة العملية
			- المنتوجات المالية - الإعباء المالية
			- النتيجة المالية
			- النيجة العادية قبل الضرائب
			- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة (تغيرات) حلول النتائج العادية

			- مجموع منتجات الأنشطة العادية
			- مجموع أعباء الأنشطة العادية
			- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			- العناصر العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)
			- العناصر العدية - الأعباء (يطلب بيانها)
			- النتيجة غير العادية
			- النتيجة العادية للسنة المالية
			- حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			- النتيجة الصافية للمجموع المدمج
			- ومنه حصة دوي الأقلية (1)
			- حصة المجمع (1)

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثالث: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة

1- تعريف الميزانية المالية المختصرة : ((سيولة إستحقاق))

الميزانية المالية هي عملية جرد لما تملكه المؤسسة من أصول و ما عليها من خصوم خلال فترة زمنية معينة، في شكل جدول يراعى فيه ترتيب عناصر الأصول وفق درجة السيولة و ترتيب عناصر الخصوم وفق درجة الاستحقاق، إضافة إلى مراعاة مبدأ السنوية، و نتحصل على الميزانية المالية بعد عمليات تحويل تقوم بها على الميزانية المحاسبية¹.

التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة :

عن تكوين الميزانية المالية -أو ميزانية: السيولة - الاستحقاقية) يوضح معرفة كاملة لاستعمالات أموال المؤسسة وكذا إلتزاماتها، ولا تكون لدينا هذه المعرفة إلا بعد إجراء سلسلة من التعديلات عن الميزانية المحاسبية، فالنتائج المحصل عليها من هذه الأخيرة لا تستجيب إلى أهداف مالية، بالتالي يصعب الاستفادة من إستعمالها في عملية التقييم لذلك لا بد أن يتم تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وفقا للعمليات التالية² :

- عملية إعادة التقييم: تحديد القيمة الحقيقية للأموال.

- عمليات إعادة الترتيب حسب المبدأين: درجة السيولة واستحقاقية الخصوم.

¹ خري عبدالناصر، محاضرات في مالية المؤسسة، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر، 2009، ص9.

² - شيباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007، ص 43

- عمليات إعادة التجميع: الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

جدول رقم (1-3): الشكل القانوني للميزانية المالية المختصرة .

المبلغ الحقيقي	الخصوم	المبلغ الحقيقي	الأصول
	1-الأموال الدائمة الأموال الخاصة ديون طويلة الأجل		1-القيم الثابتة. تجهيزات إنتاج مباني أراضي
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	3-الخصوم المتدولة		2-الأصول المتدولة مخزونات. قيم قابلة للتحقيق قيم جاهزة
	مجموع الخصوم المتدولة		مجموع الأصول المتدولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: شيباح نعيمة ، مرجع سابق، ص43.

المبحث الثالث: مدخل إلى عملية اتخاذ القرار .

يقوم متخذي القرار الذي يرونه أفضل من بين البدائل المتاحة، لأن القرار مهم بالنسبة للمؤسسة في تحقيق الأهداف المختلفة، ولهذا يجب على متخذ القرار أن يدرك ويدرس كل البدائل المتوفرة أمام المؤسسة لحل المشكلة وبأقل تكلفة ممكنة، ولهذا عملية اتخاذ القرار له أهمية عالية ونتطرق في هذا المبحث إلى كل ما يتعلق بالقرار :

المطلب الأول: مفهوم القرار وأهميته:

1 مفهوم القرار: هناك العديد من التعاريف نتطرق إلى البعض منها:

التعريف الأول: "اتخاذ القرار هو مساك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل بمواجهة احتمالات المستقبل"¹

التعريف الثاني: " اتخاذ القرار هو إختيار أفضل البدائل المتاحة، بعد القيام بدراسة مستيقظة للنتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة"²

¹ جابر محمد عياش، واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المؤسسة الأهلية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة اعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة -فلسطين ، 2008، ص 35

² - حسن بلعجوز، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2010، ص99.

التعريف الثالث: هو عملية إختيار بديل واحد من بين بديلين محتملين أو أكثر، لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف من خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية، والموارد المتاحة للمنظمة"¹

2- أهمية اتخاذ القرار.

إن لموضوع إتخاذ القرار أهمية بالغة في العملية الإدارية ويكون هذا من عدة نواحي²:

2-1- من الناحية العلمية:

- تعتبر القرارات وسيلة ناجحة لتطبيق استراتيجيات المؤسسة في تحقيق أهدافها بصورة والقيام بكافة عملياتها الإدارية.

- تساهم في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية.

2-2- من الناحية العملية:

- كشق سلوك رؤساء وقادة المؤسسة كما تكشف عن الضغوطات التي يعاني منها متخذون القرار ما

يسهل مهمة الرقابة على القرارات، ومعرفة كيفية التعامل مع هذه السلوكيات والضغوطات.

- قياس مدى قدرة القادة والرؤساء في القيام بمختلف المهام المطلوبة منهم بشكل علمي وعلمي مناسب.

المطلب الثاني: خصائص ومراحل اتخاذ القرار.

1- خصائص اتخاذ القرار: تتميز عملية اتخاذ القرار بعدة خصائص يمكن إجمالها بالآتي³:

- أي قرار إداري لا بد وأن يكون امتداد من الحاضر إلى المستقبل.
 - عملية اتخاذ القرار هي عامة أي أنها تشمل معظم المنظمات وهي شاملة إذ تشمل جميع المناصب الإدارية في المؤسسة.
 - أنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة.
 - أنها عملية تتأثر بالعوامل البيئة المختلفة والمحيط بها.
- تتنصف عملية اتخاذ القرار بالإستمرارية أي أنها تمر من مرحلة إلى مرحلة وبإستمرار.

¹ - مرجع سابق، ص 99

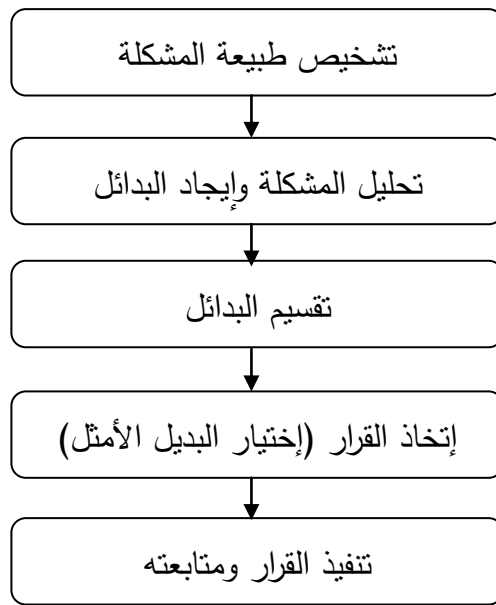
² - لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة-2013، ص 4

³سمية لزييم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012، ص 4.

-2- مراحل اتخاذ القرار.

تمر عملية اتخاذ القرار، بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة إجراءات، وذلك بهدف الوصول إلى القرارات سلمية ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين، وهناك تصنيفات مختلفة المراحل وخطوات عملية اتخاذ القرار، وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة فمنها بتقديم وجهة النظر التالية، بحيث تتكون من خمسة مراحل لاتخاذ القرار وسنمثلها وفق الشكل التالي ¹ :

الشكل (1-2): مراحل اتخاذ القرار:



المصدر: بوشارب خالد ، مرجع سابق، ص17.

المطلب الثالث: تصنيف القرارات.

اختلف معايير التصنيف وتباينت وجهات نظر المختصين، حول تصنيف القرارات وكل تصنيف يهدف إلى الجانب أو المعيار الأكثر أهمية وتأثير بالنسبة له، ومن هذه التصنيفات ما يلي:

1- تصنيف القرارات حسب (H.Simon):

ميز (H.Simon) بين نوعين أساسيين من أنواع القرار هي²:

- قرارات مبرمجة.

¹ بوشارب خالد، دور نموذج البرمجة الخطية المتعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الأساليب الكمية في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004، ص17.

² حسين بالعجوز، مدخل لنظرية القرار ، مرجع سابق ، ص 101-103.

- قرارات غير مبرمجة.

1-1-1-1-قرارات مبرمجة: تعتبر قرارات مبرمجة لأن معايير فيها عادة ما تكون واضحة وغالبا ما تتوفر المعلومات الكافية بشأنها ومن السهل تحديد البدائل فيها ويجد تأكيد نسبي بشأن البدائل المختارة وهي قرارات متكررة روتينية ومحددة جيداً إجراءات معروضة ومحددة مسبقاً للتعامل معها.

1-1-1-2-قرارات غير مبرمجة: عادة ما يظهر الحاجة لاتخاذها عندما توجه المؤسسة المشكلة لأول مرة ولا يوجد خبرات مسبقية بكيفية حلها، ففي هذا النوع عادة ما يصعب تجميع المعلومات كافية عنها، ولا توجد معايير واضحة لتقييم البدائل والاختيار بينها، ولذلك فإن كل قرار يتم صنعه وفقاً لمتطلبات وظروف وخصائص المشكلة ولا توجد أنماط موحدة لكل هذا النوع من المشكلات، ويمكن لمتخذ القرار في هذه الحالة استخدام حكمة الشخصي وتقييمه ورؤيته للمشكلة، وهي قرارات غير متكررة وكل منها له طبيعته المميزة وغالبا ما تكون على درجة من الأهمية.

1-2-1- تصنيف القرارات حسب نوع المشاركة: يميز بين القرارات وفقاً لنوع المشاركين في وضع القرار¹:

- القرارات الفردية.

- القرارات التنظيمية.

1-2-1-1-القرارات الفردية: وهي قرارات يقوم باتخاذها مسير واحد.

1-2-1-2-القرارات التنظيمية: وهي تلك التي يشارك فيها العديد من متخذي القرار

1-3-1- تصنيف القرارات حسب المستويات الإدارية:

تصنيف القرارات حسب المستوى التنظيمي الذي يتخذ فيها القرار أي حسب أهميتها، حيث نجد²:

- القرارات الإستراتيجية.

- القرارات التكتيكية.

- القرارات التشغيلية.

¹ عيادي عبد القادر، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008، ص47.

² مرجع السابق، ص47.

1-3-1- القرارات الإستراتيجية: وتتميز هذه القرارات بـ:

- عددها محدود.
- تعتمد على معلومات داخلية وخارجية من المؤسسة (كثيرة - معقدة - مكلفة - نوعية).
- ارتفاع كل مستوى عدم التأكد والخطر.
- عند اتخاذ القرار فإن مستقبل المؤسسة يكون مهدد وفي موقف محرج.
- قرارات طويلة الأجل، إلا أن نتائجها يمكن أن تظهر على المدى القصير.

1-3-2- القرارات التكتيكية:

يحتاج هذا المستوى من اتخاذ القرارات إلى توجيه من خلال التنبيه بأهم الأخطاء التي تم الوقوع فيها، والأخطاء التي يمكن مواجهتها، تتميز هذه القرارات بـ:

- عددها قليل مقارنة بالقرارات العملية.
- استثنائية وبالتالي يصعب التنبؤ بها.
- مستوى عالي من النظر وعدم التأكد.

1-3-3- القرارات التشغيلية: وتتميز هذه القرارات بأنها:

- كثرة العدد متكررة، وتأثيرها يكون على المدى القصير.
- قرارات عددية (تأخذ صفة الأرقام والإعداد).
- مستوى الخطر محدودة وعدم التأكد فيها 0
- قرارات فردية ولا تؤثر على استمرارية المؤسسة على المدى الطويل

1-4-1- تصنيف القرارات وفقا لظروف اتخاذها: تصنف إلى ثلاثة أنواع هم كالاتي¹:

- قرارات تتخذ في ظروف التأكد التام.
- قرارات تتخذ في حالة المخاطرة.
- قرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد.

1-4-1-1-قرارات تتخذ في ظروف التأكد التام: وهي القرارات التي يكون متخذ القرار على علم

تام بكل المعلومات الملائمة واللازمة لاتخاذها، وغالبا ما يكون الموقف الذي يوجد فيه متخذ القرار واضحا، وتتميز مثل هذه القرارات بسهولة اتخاذها والإكتمان إلى نتائجها.

¹ سليمان عبد الحكيم، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2013، ص ص 4-5.

1-4-2- قرارات تتخذ في حالة المخاطرة: في هذه الحالة يتوفر قدر من المعلومات ويكون القرار ناتج عن الخبرة السابقة ويتم إعداد الاحتمالات الخاصة بالظروف المتوقعة الحدوث مستقبلا بناء على ما يتوفر من بيانات الخبرة، ولذا تكون الاحتمالات الناتجة موضوعية.

1-4-3- قرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد: ومثل هذه القرارات لا توفر لمتخذ القرار أية معلومات عن المشكلة مما يجعل الإحتمالات المرتبطة بالأحداق المتوقعة غير معروفة ويلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى بعض الأساليب الرياضية والإجرائية للوصول إلى أحد البدائل المتاحة.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة:

-المطلب الأول: الدراسات العربية.

1 -دراسة اليمين سعادة بعنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلية- سطيف" عبارة عن رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2009. حيث تتمحور إشكالية البحث حول هل يعتبر التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضع المالي للمؤسسة، وتحديد المشاكل التي تعاني منها ؟ ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة.

- المؤسسة تحفظ بقدر كافي من السيولة وهي تعتبر على أموال مجمدة يجب على المؤسسة استثمارها في مجالات أخرى.
- المؤسسة غير مستقلة لكل أصولها يجب عليها التخلي عن الاستثمارات الزائدة أن كانت هناك أصول زائدة، أو استغلالها إن كانت غير مستقلة.
- حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الاستغلال مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الخزينة ومن اجل تفادي ذلك مستقبلا لابد من إعادة النظر في سياسة البيع بالأجل.

2-دراسة صخري جمال عبد الناصر بعنوان "التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر": دراسة حالة مؤسسة ENSP (2010-2011-2012)، مذكرة ماستر في علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، 2013.

حيث تتمحور إشكالية البحث حول ما مدى تأثير التحليل المالي على اتخاذ القرارات الرشيدة داخل المؤسسة البترولية ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة عبارة عن النقاط التالية:

- يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها، لأنه يساعد المسير المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة.
- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتفاديها ونقاط القوة لتعزيزها وتقويمها.
- لا بد للمسير المالي الذي هو متخذ القرار الإلمام الدقيق والشامل بأخبار التحليل المالي والتكم في آلياته وكذلك معرفة أساسيات القرار (الخطوات، الأساليب) مع التحلي بصفات متخذي القرار (الإقناع، الصبر، التحكم والثقة في النفس، القدرة على تحمل المسؤولية) وهذا كله لصالح المؤسسة.
- لكي يقوم المسير بمهامه في أحسن الظروف لا بد من وجود تقنيات تساعده في اتخاذ القرار وترشيدها ومن بين هذه التقنيات تقنية التحليل المالي.

3-دراسة الطراونة، معاينة 1997.

بعنوان " قدرة متخذي القرارات على الإستفادة من البيانات المالية (دراسة ميدانية)"، هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع آراء متخذي القرارات في محافظة الكرك حول توفر القدرة لديهم على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعملهم ومدى تأثير هذه القدرة بالبيانات المالية المتاحة. وقد شملت عينة الدراسة متخذي القرارات في الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والبنوك التجارية والبلديات ومن أهم النتائج توصلت إليها الدراسة.

- أن أهم عامل يساعد على التنبؤ بقدرة متخذ القرار على التعامل مع البيانات المالية المتعلقة بعمله هو القرارات المتعلقة بالموازنة.
- نسبة عالية من أفراد البيئة يعتقدون بأن لديهم القدرة على التعامل مع هذه البيانات المالية لترشيد قراراتهم.
- أظهرت نتائج التحليل ان التداخل بين التحليل المالي وعملية إتخاذ القرار تزيد من القوة التفسيرية لنموذج الانحدار وتفسر هذه النتيجة أن التحليل المالي يساعد متخذ القرار على استخلاص النتائج التي يبني عليها قراراته وهي بهذا تسهم في ترشيد القرارات المالية:
- **المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.**

1-دراسة carr & tomkins 1996.

Strategic investment decisions: the importance of SCM. A comparative analysis of 51 case studies in UK, US and German companies

أهمية تحليل إدارة التكلفة الإستراتيجية المقارن لـ 51 شركة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا" هدفت الدراسة إلى تقييم الأهمية النسبية لأساليب التحليل المالي في مقابل أساليب التحليل الاستراتيجي في ممارسة العملية عند اتخاذ قرارات الإستثمار الإستراتيجي، من خلال (عينة مقارنة 51 شركة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا. وطبقت الدراسة على قطاع صناعة السيارات الذي يتميز بإستخدامه للأساليب الحديثة في التصنيع ولوجود مواقف تنافسية متعددة على مستوى هذه الصناعة. واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المقارن، وركزت الدراسة على أساليب تقييم المشاريع التالية: بأسلوب صاغي القيمة الحالية، أسلوب فترة الاستيراد، أسلوب معدل العائد على الإستثمار كأمثلة على مدى استخدام أساليب تقييم المشاريع بالشركات، واستخدمت أساليب التحليل الإستراتيجية التالية، سلاسل القيمة الزمنية، تحليل مسببات التكلفة، تحليل الميزة التنافسية.

- تحليل للقوى الخمس لبورترز، وتحليل السوق، وخلصت الدراسة أن أساليب التدفقات النقدية المخصومة بحاجة على تدعيم عن طريق استخدام أساليب التحليل الإستراتيجي، وأن المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية لها تأثير عند اتخاذ قرار الإستثمار الاستراتيجي، والاختلاف في استخدام الأساليب بين الشركات، ومراكزهم المالية، وأوصت الدراسة إلى تدعيم أساليب التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام أساليب التحليل الإستراتيجي وزيادة المعرفة المتراكمة والخبرة الشخصية.

2-دراسة Constantin Zopounidis 2002:

مقال بعنوان " Multi-criteria decision aid in financial decision making:

methodologies and literature review."

أبرز Contantin Zopounidis في هذا المقال إلى مدى مساهمة التحليل متعدد المعايير في حل بعض المشاكل القرارات المالية (إختيار الاستثمارات وإدارة المحافظ...إلخ) في الماضي كانت المعالجة هذه المشاكل عن طريق النظرية المالية في سياق ضيق من التحسين فقد استغل بعض الباحثين الطابع الأمثل لهذه المشاكل لتقديم تقنيات البحث التشغيلي (النمذجة التقليدية أو المعيار الأحادي) في تسويتها، فقد استنتج الباحث أن استخدام مناهج المعايير المتعددة كدعم القرارات يوفر العديد من الفوائد للمالية منها:

- هيكلية المشاكل المعقدة للتقييم.
- إدخال معايير الكمية والنوعية المشتركة (المؤشرات المالية) في عملية التقييم.
- توفير الشفافية في التقييم الذي يسمح بتقديم الحجة الجيدة للقرارات المالية.

- تحسين "فن الملية" بفضل المناهج العلمية المتطورة في مجال المالية.
فقد رأى Contanti Zopounidis أن أسلوب المعايير المتعددة له مستقبل واعد في القطاع المالي لأنه يوفر إطار منهجيا واقتصاديا لمشاكل القرار.

-المطلب الثالث: تعقيب عام على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة يرى الباحث أن الدراسات السابقة تجمع على أهمية التحليل ومعلوماته في اتخاذ القرارات سواء كانت للمديرين أو المستثمرين.
حيث أنه تعتمد كلها على القوائم المالية وكذلك تلخيص أوجه التشابه والإختلاف مع الموضوع فيما يلي:

1 -أوجه التشابه:

- اتفقت كل الدراسات في تناول المعلومات المحاسبية والتحليل المالي باعتبارها الركن الأساسي الذي يتم استخدامها عند اتخاذ القرارات.
- ضرورة الاستعانة بالتحليل المالي ومعلوماته وأهميته في كفاءة الأداء لاتخاذ القرارات المالية.
- كل الدراسات ركزت على أدوات التحليل المالي.
- استعمال المنهج الوصفي تقريبا في كل الدراسات.

2 -أوجه الإختلاف:

- نلاحظ انه هناك إختلاف في أدوات التحليل المالي المستعملة عند كل دراسة.
- الإختلاف في الدراسات الميدانية والمؤسسات الخاضعة للدراسة.
- إختلاف الحدود المكانية والزمانية لموضوع الدراسة.

3 -مميزات دراستنا :

- ما يميز دراستنا المالية عن الدراسات السابقة يمكن ذكره من خلال ما يلي:
- الإعتماد على المنهج الوصفي والتجريبي، الوصفي من خلال مدخل إلى التحليل المالي وعملية إتخاذ القرار أما التجريبي عند إسقاط الدراسة النظرية في الواقع الميداني.
 - الإجابة على الإشكالية والفرضيات في المتن.
 - تنوع المراجع وكثرتها من كتب ومذكرات.... إلخ

خلاصة الفصل:

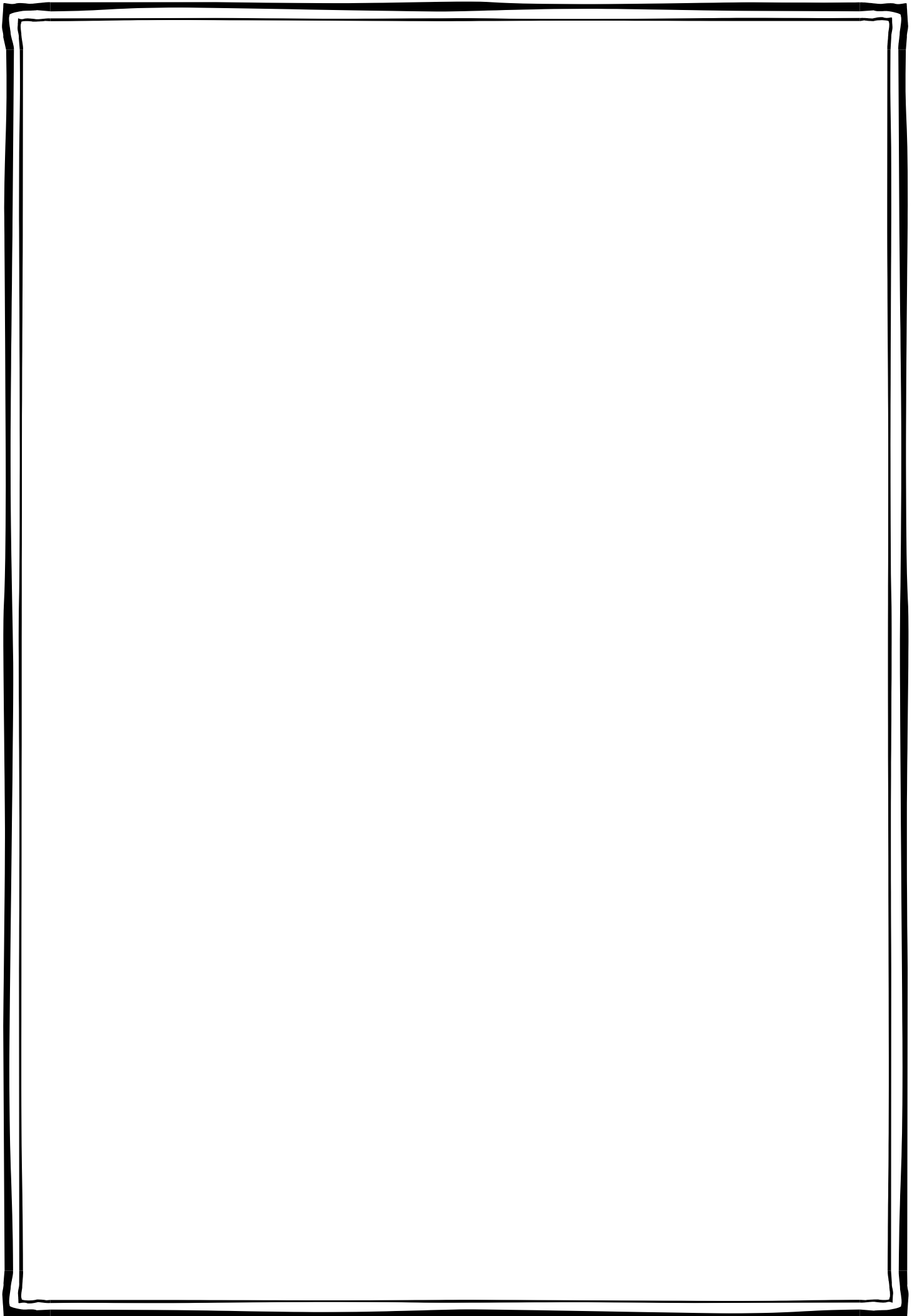
من خلال ما سبق نجد أن التحليل المالي، يعتمد عليه في المؤسسات وذلك لتقييمها، ويعطيها دورة كاملة وواضحة حول وضعيتها المالية، مما يساعدها في اتخاذ القرارات السليمة، ولهذا فالتحليل المالي، يعتبر تقنية من تقنيات الإدارة الحديثة ووسيلة للتخطيط المالي وتقييم وضع المؤسسة، بحيث يقوم المحلل المالي بترجمة المعطيات المالية والوثائق المحاسبية للوصول إلى استنتاج يمكن من وضع جملة من الأهداف التي يسعى للوصول إليها بالإضافة إلى أهم الأدوات التي يستعملها، دون أن ننسى التطرق إلى أهم القوائم المالية المستعملة في عملية التحليل المالي والتي من أهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج لنذكر في الأخير بعض الدراسات التي تناوله الموضوع التحليل المالي في السابق ومحاولة المقارنة بينها من حيث أوجه التشابه والاختلاف.

الفصل الثاني

دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوات الري

—وحدة وادي الفضة

TRANS-CANAL



تمهيد:

بعدها تطرقنا في الفصل الأول إلى الأسس النظرية للتحليل المالي من خلال عرض المؤشرات المالية الأكثر استخداماً في التحليل لإتخاذ القرارات. وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والتي منها النسب المالية والتوازنات المالية، التي تعطي بشكل دقيق عن كل جوانب المؤسسة من الناحية المالية لهذا سنقوم بإسقاط هذه المؤشرات في الجانب التطبيقي بدراسة ميدانية لمؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة (TRANS-CANAL) لهذا سنتناول في الفصل إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة. وذلك في المبحث الأول أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض الميزانيات وجدول حسابات النتائج للمؤسسة والانتقال من الميزانية المحاسبة إلى الميزانية المالية. وفي المبحث الثالث والأخير تطرقنا إلى معالجة وتحليل البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة وكذلك تحليل الإستغلال.

المبحث الأول:التعريف بالمؤسسة العمومية لقنوات الري وحدة وادي الفضة

TRANS-CANAL

سوف نحاول في هذا المطلب تسليط الضوء على أهم ما يميز المؤسسة محل الدراسة من حيث التعريف بها وبنشاطها وهي المؤسسة الوطنية لقنوات الري TRANS-CANAL.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.

هي مؤسسة ذات أسهم SPA عبارة عن فرع من فروع TRANS-CANAL والتي بدورها تنتمي إلى GROUP-HYDRO-CANAL الأم بالجزائر العاصمة اسمها الكامل المؤسسة الوطنية لقنوات الري TRANS-CANAL مكلفة من طرف وزارة الري مقرها الرئيسي واجهة الطريق الوطني رقم 04 الجزائر - وهران، بدائرة وادي الفضة، ولاية الشلف، نشاطها الرئيسي يكمن في إنتاج وتوزيع قنوات السوائل، تتربع على مساحة جغرافية واسعة تبلغ 7 هكتارات كانت تسمى قديما بالمؤسسة الوطنية لصنع الأنابيب، تم تأميمها سنة 1969 تحت إشراف (SNMC) المؤسسة الوطنية لمواد البناء.

في سنة 1971م بدأت في إنتاج الأنابيب المسلحة.

في سنة 1975م أدمجت في ONAMAHYD الديوان الوطني لمواد الري.

في سنة 1983م أدمجت في HYDRO-ZENTUBLU مع محافظتها دائما على الإنتاج الرئيسي صناعة الأنابيب المسلحة.

في سنة 1989م أدمجت في HYDRO-CANAL، لها قدرة إنتاجية تقدر بـ: 88000 متر في السنة، لها عتاد كبير (ضخم).

الجدول رقم (1-2): عتاد المؤسسة.

الوحدة	قدرات الإنتاج	حظيرة النقل والعتاد	أجهزة الإنتاج
وادي الفضة	56 كلم/السنة توزيع الأنابيب	صهريج كبير للإسمنت شاحنة، جرار العربات، آلة شحن، ضاغط، سيارات خفيفة	(03) سلاسل لملا القوالب الأفقية بالنسبة للرئيسي (02) سلاسل بالنسبة للثانوي أنبوب الخرسانة

المصدر: المؤسسة العمومية لقنوات الري وحدة وادي الفضة:مصلحة المالية.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوات الري - وحدة وادي الفضة

الجدول رقم (2-2): إمكانيات المؤسسة.

محطات طحن الحصى والغسل	مخابر	مركز الخرسانة	آلة تسخين	مساحة للتخزين
01 مقلع 01 مغسل	01	02	03	57.47 كلم للتخزين

المصدر: المؤسسة العمومية لقنوات الري وحدة وادي الفضة: مصلحة المالية.

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة .

يتمثل نشاط المؤسسة في صنع " قنوات الري" باستعمال المكونات التالية:

- الحصى: ذو قطر (15/8)، (8/3)

- الرمل: ذو قطر (5/0)، (3/0)

- الحديد: ذو قطر (6)، (8)، (10) + الإسمنت الماء.

ملاحظة: مرحل إنجاز المنتج يمر ب 11 مرحلة ونجد أن المؤسسة تنتج نوعين من المنتج:

المنتج الأول: يحتوي على المراحل التالية:

1 -التسليح الداخلي.

2 -تهيئة القوالب.

3 -تهيئة الخرسانة.

4 -دوران القالب مع الخرسانة.

5 -وضع القالب مع الخرسانة في الفرن.

6 -فك القالب عن الخرسانة.

7 -إدخال قناة في الحوض.

هنا نحصل على المنتج الأول المتمثل في قنوات تصريف المياه كمياه الأمطار وغيرها التي ليس لها قوة

الدفق الكبيرة.

المنتج الثاني: يحتوي على نفس مراحل المنتج الأول بالإضافة إلى المراحل التالية: التسليح الخارجي -

إدخال قناة في الحوض - التلبيس الخارجي للقناة بالخرسانة، بعدها نحصل على المنتج الثاني المتمثل في

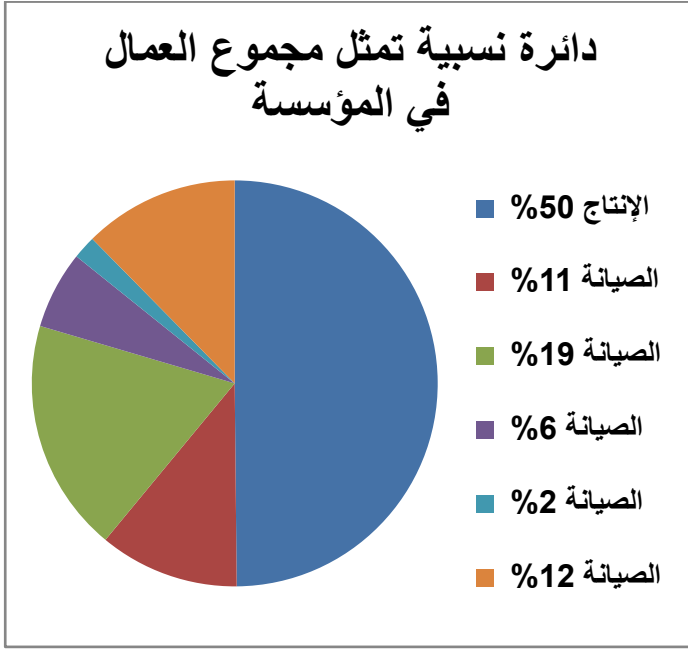
القنوات ذات الضغط الداخلي المستعملة للسقي أو الشراب.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوات الري - وحدة وادي الفضة

توزيع العمل: نجد أن هناك ستة تقسيمات للعمل، وذلك حسب المصلحة كما هو موضح في الجدول رقم (2-3): العمال.

الجدول رقم (2-3): توزيع العمال بالمؤسسة . الشكل رقم (2-1): توزيع العمال بالمؤسسة .

المصلحة	عدد العمال	% من مجموع العمل
الإنتاج Production	161	50%
الصيانة Maintenance	36	11%
الإدارة Administration	60	19%
الإنجاز Réalisation	20	6%
المخبر Laboratoire	06	2%
المقطع Carrière	40	12%
المجموع Total	323	100%



المصدر: مؤسسة قنوات الري بوادي الفضة

فرع الإعلام الآلي

على معلومات المصلحة المالية ب المؤسسة العمومية لقنوات الري وحدة وادي الفضة: مصلحة المالية.

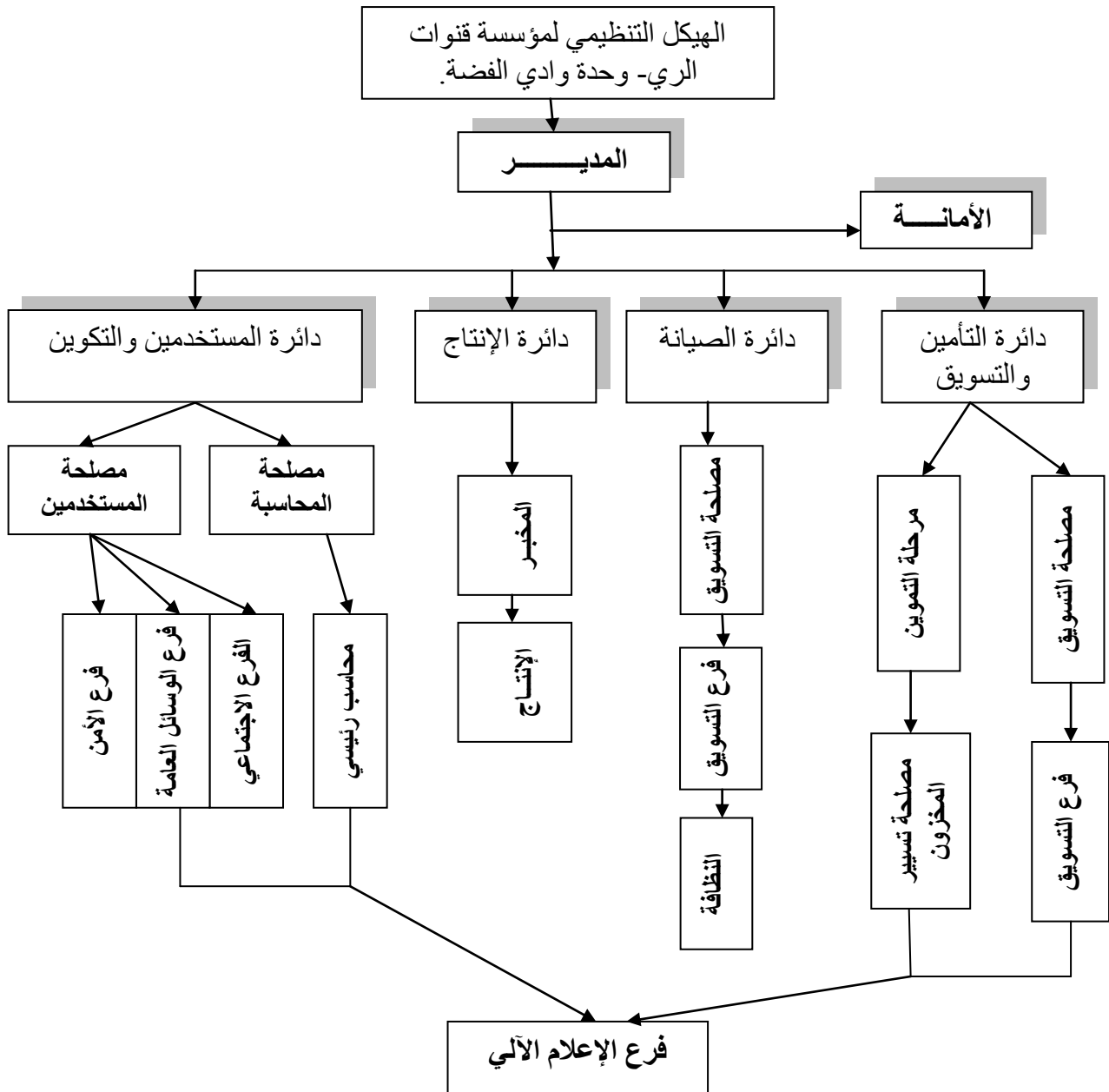
ملاحظة: من الجدول المذكور أعلاه نجد أن المؤسسة في حيزها 323 عامل على مختلف مصالحها والملفات للانتباه أو مصلحة الإنتاج تتربع على أكبر عدد من العمال وهذا ما يعكس أن المؤسسة إنتاجية أكثر.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العمومية لقنوات الري-وحدة وادي الفضة .

من خلال هذا المطلب سنعرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة قنوات الري بوادي الفضة ومهام مصالح المؤسسة.

عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة قنوات الري - بوادي الفضة.

الشكل رقم (2-2): الهيكل التنظيمي للمؤسسة.



المصدر: المؤسسة العمومية لقنوات الري وحدة وادي الفضة.

الهيكل التنظيمي: يتكون هذا الهيكل من المدير العام للمؤسسة والأمانة، دائرة التموين، دائرة التسويق، دائرة المستخدمين ودائرة الإنتاج وكل الدوائر تنقسم إلى عدة فروع.

1 المدير: يوجد على رأس الهيكل التنظيمي ويتمثل دوره في وضع السنوية والإشراف على مختلف مصالح المؤسسة لضمان السير الحسن داخل المؤسسة بحيث يقوم باتخاذ كافة القرارات والإجراءات داخل المؤسسة وهو يوجه مجموع من الإطارات ويحدد المسؤوليات وكذلك من مهامه تسطير كافة الأهداف وتطبيق القوانين التنظيمية.

2 الأمانة: يتمثل دورها في التنسيق بين الدوائر والربط بين الإدارة العامة والعمال واستقبال الفاكس من خارج المؤسسة وتسليمها إلى المصالح المختصة، كما يتمثل دورها في حفظ الأسرار المهنية الخاصة بالمدير لأنها تعمل بصفة دائمة ومباشرة مع المدير فهي تقوم بمختلف الاتصالات الصادرة والواردة من مختلف الهيئات.

3 دائرة التموين والتنسيق: تنقسم هذه الدوائر إلى قسمين وهما كالتالي:

3-1- مصلحة التموين: تقوم هذه المصلحة بجلب كل مستحقات المؤسسة بما فيها المواد الأولية وذلك من أجل عدم تعطيل المؤسسة عن الإنتاج، كما تقوم بدراسة وتقدير المنتجات من المواد الأولية والقيام بالبحوث المختلفة.

3-2- مصلحة التسويق: تقوم هذه المصلحة بدراسة وتقدير المبيعات من خلال دراسة الأسواق وتقدير الطلب عن منتجات المؤسسة اتجاه تطورها فهي مصلحة ذات طابع ازدواجي (البيع والشراء) وبما أن طبيعة المؤسسة إنتاجي فهي تقوم ببيع الإنتاج.

4 دائرة الصيانة: تقوم هذه المصلحة باهتمام معتمد تتمثل في صيانة العتاد والآلات والوسائل المستخدمة في الإنتاج إضافة إلى صيانة عتاد الإعلام الآلي والشاحنات الخاصة في المؤسسة وكل هذا من أجل تفادي التعطيلات وضمان المخزون، قطاع الغيار وكذلك ضمان الربط بين الصيانة والإنتاج وتنقسم إلى:

✓ الورشات.

✓ مكتب الدراسات.

✓ النظافة

5 دائرة الإنتاج: من مهامها القيام بالمراقبة لجودة الإنتاج والقيام بالتخطيط ومتابعة البرامج للعمل

والأبحاث والتصاميم والمواصفات من المنتوجات وتنقسم هذه إلى ما يلي:

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري – وحدة وادي الفضة

5-1-المخبر: وهو الذي يتم فيه العملية والدراسة والتحليل والمراقبة لنوعية المواد الأولية المستعملة في صيانة (الأنابيب، الإسمنت، الحصى، الماء، الرمل).

5-2- الإنتاج: وهي المصلحة الأساسية في المؤسسة حيث تهتم بإشراف عن عملية الإنتاج بصفة عامة.

6- دائرة المستخدمين: يشرف قسم المستخدمين عن تنفيذ القرارات والتعليمات الخاصة وتؤكد من مطابقتها مع الشروط المحددة وتحرس على الأجور والجانب الإجتماعي للعمال وغيرها من المصالح العمل كما أنها تشرف على تطبيق إجراءات التسيير والإحترام، التشريع وتنظيم العمل.

6-1- مصلحة المحاسبة: تهتم هذه المصلحة بتسجيل كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة مع مراقبة الوضعية المالية والمحاسبية للمؤسسة كما يمكن للمؤسسة معرفة وضعياتها المالية السنوية عن طريق هذه المصلحة.

6-2- مصلحة المستخدمين: تقوم هذه المصلحة بدراسة ملفات العمال من بداية العمل إلى التقاعد (المرضى – العطلة – العقوبات) كما يتبع المسؤول لمصلحة المستخدمين بضبط العمال وغياباتهم ومجالس التأديب وتنقسم إلى عدة فروع.

- فرع الأجور: يجد رئيس الفرع هو الذي يقوم بالرواتب الشهرية للعمال بما فيها من نفقات المؤسسة ويقوم بخصم الأيام الخاصة بالعمل وتحديد قيمة الاشتراك واقتطاع للضمان الاجتماعي.
- فرع الشؤون الاجتماعية: يقوم بوقاية أمن العمال وصحتهم وإنشاء أنشطة ثقافية وكذا التكفل بعائلة العامل في حالة مرض أحد الأفراد بواسطة مساعدة اجتماعية.
- فرع الشؤون الاجتماعية: في هذا الفرع نجد رئيس الفرع يقوم بإهتمام والنظام وأمن العمال وبحث وتطبيق أحسن وسائل والمناهج والطرق من أجل حماية صحة وحيياة العامل.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوت الري - وحدة وادي الفضة

المبحث الثاني: عرض الميزانيات وجداول حسابات النتائج المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات وجداول حسابات النتائج.

الجدول رقم (2-4): عرض ميزانية سنة 2015 (جانب الاصول)

البيان	المبلغ الإجمالي	الإمتلاكات وخسائر القيمة	القيمة الصافية (السنة N)	القيمة الصافية (السنة N-1)
- أصول غ جارية				
- فارق الشراء المنتج الإيجابي أو السلبي				
- تثبات معنوية				
- تثبات ببنية	200103000,00	53350999,98	145752000,02	160050222,48
- أراضي	1153390036,42	535743959,72	617646076,70	604587504,08
- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي			128059600,00	124059600,00
- المباني	110829848,68	91047287,80	19782560,88	24487637,02
- تثبيات عينة أخرى	918500587,74	444696971,92	473803915,82	456040265,06
- تثبيات ممنوح إمتيازات				
- تثبيات يجرى إنجازها	28696973,45		28696973,45	83377711,20
- تثبيات مالية				
- سندات موضوعة				
- موضع معادلة				
- مساهمات أخرى وحسابات				
- دائنة ملحقة أخرى				
- سندات أخرى مثبتة				
- قروض وأصول مالية غير جارية اخرى				
- قرانب مؤجلة على الأصل	-2229286,11		-2229286,11	2825507,03
الأصل				
جمع الأصول غ جارية	1379960723,76	589094959,70	790865764,06	850840942,79
- أصول خارجية				
- مخزونات ومنتجات قين تنفيذ	147831675,17	30134219,41	117697455,76	129435187,12
- حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة	268437671,44	30942585;01	227495086,43	226285965,81

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

12936920,95 4734295,55	11783738,78 6787201,94		11783738,74 6787201,94	- الزبائن - المدينون آخرون - الضرائب وما شبهها - حسابات الدئنة آخري - الموجودات وما شبهها - الأموال الموظفة و الأصول المالية الخارجة الآخري الخبزينة
11904258,41	18723215,46		18723215,46	
385296627,84	382486698,33	61076804,42	443563502,75	مجموع الأصول الجارية
1236137570,63	1173352462,39	650171764,12	1823524226,51	مجموع العام للأصول

عرض ميزانية سنة 2015: جانب الخصوم .

المبلغ (السنة المالية الماضية)	المبلغ (السنة المالية N)	البيان
		- رؤوس أموال الخاصة
		- رأس مال تم إصداره
		- رأس مال غير مستعان به
24329125.64	28189038.52	- علاوات واحتياطات محمية (1)
184147915.33	180288038.45	- فوارق إعادة التقييم
		- فارق المعادلة (1)
185961098.94	-246995973.82	- نتيجة صافية أنتيجة صافية حصة (1)
753755030.35	-944769356.80	- رؤوس أموال خاصة آخر/ ترحيل من جديد
		- ترحيل من جديد/ تغيير الطريقة
		- الحسابات ما بين الوحدات
1420934499.73	1590871123.92	- حصة الشركة المدمجة (1)
		- حصة ذوي الأقلية (1)

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

689695447.41	607582870.27	- مج رؤوس الأموال الخاصة (1)
29485000.00	29816000.00	- الخصوم غير جارية
32977251.71	29079615.41	- قروض وديون مالية
24806341.50	24087107.51	- ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
		- ديون أخرى غير جارية.
		- مؤنات ومنتجات ثابتة مسبقا
87268593.01	82982722.92	- مج الخصوم غير جارية (2)
105752774.80	114860195.95	- الخصوم الجارية
77370214.28	139214702.33	- موردون وحسابات ملحقة
276050541.13	228711971.28	- ضرائب
		- ديون أخرى
		- الخزينة السلبية
459173503.21	482786869.20	مجموع الخصوم الجارية (3)
1236137570.63	1173352462.39	مجموع عام للخصوم

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين 01 و 02.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

الجدول رقم (2-5): عرض ميزانية سنة 2016: جانب الأصول

البيان	المبلغ الإجمالي	الإمتلاكات وخسائر القيمة	القيمة الصافية (السنة N)	القيمة الصافية (السنة N-1)
- أصول غ جارية				
- فارق الشراء المنتج الإيجابي أو السلبي				
- تثبات معنوية	200103000.00	66692983.31	1334410016.69	
- تثبات ببنية	1184781854.98	584857685.18	599875685.18	
- أراضي	124059600.00		124059600.00	
- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي				
- المباني	135531302.38	95796606.16	39734696.22	
- تثبيات عينة أخرى	925190952.60	489079079.02	436111873.58	
- تثبيات ممنوح إمتيازات				
- تثبيات يجرى إنجازها	111031487.78		111031487.78	
- تثبيات مالية				
- سندات موضوعة				
- موضع معادلة				
- مساهمات أخرى وحسابات				
- دائنة ملحقة أخرى				
- سندات أخرى مثبة				
- قروض وأصول مالية غير جارية				
أخرى				
- قرانب مؤجلة على الأصل	-2043792.77		-2043792.77	
الأصل				
جمع الأصول غ جارية	1493872549.99	651568668.49	842303881.50	
- أصول خارجية				
- مخزونات ومنتجات قين تنفيذ	161809603.15	298840194.68	131969408.47	
- حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة				
- الزبائن	295514552.74	30381488.50	255133064.24	
- المدينون آخرون	109326089.41		10932609.41	
- الضرائب وما شبيها	10217295.82		10217295.82	

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

	584466.20		584466.20	- حسابات الدئنة أخرى - الموجودات وما شبهها - الأموال الموظفة و الأصول المالية الخارجة الأخرى الخبزينة
	418836844.14	60221683.18	479058527.32	مجموع الأصول الجارية
	1261140725.69	711790351.67	1972931077.31	مجموع العام للأصول

عرض ميزانية سنة 2016 - جانب الخصوم .

المبلغ (السنة المالية الماضية)	المبلغ (السنة المالية N)	البيان
		- رؤوس أموال الخاصة - رأس مال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به
	28189038.52	- علاوات واحتياطات محمية (1)
	180288038.45	- فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة (1)
	-119600286.36	- نتيجة صافية أنتيجة صافية حصة (1)
	-1191765330.62	- رؤوس أموال خاصة أخر/ ترحيل من جديد - ترحيل من جديد/ تغير الطريقة
	1756216567.54	- الحسابات ما بين الوحدات - حصة الشركة المدمجة (1) - حصة ذوي الأقلية (1)
607582870.27	653328027.53	- مج رؤوس الأموال الخاصة (1)
		- الخصوم غير جارية

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

	18671898.70	- قروض وديون مالية
	29079615.41	- ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
		- ديون أخرى غير جارية.
	25011620.15	- مؤنات ومنتجات ثابتة مسبقا
82982722.92	72763134.26	- مج الخصوم غير جارية (2)
	127586891.26	- الخصوم الجارية
	168826419.59	- موردون وحسابات ملحقة
	238636253.00	- ضرائب
		- ديون أخرى
		- الخزينة السلبية
	535049563.85	مجموع الخصوم الجارية (3)
	1261140725.64	مجموع عام للخصوم

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين 03 و 04.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوت الري - وحدة وادي الفضة

الجدول رقم (2-6) : عرض ميزانية 2017-جانب الأصول.

البيان	المبلغ الإجمالي	الإمتلاكات وخسائر القيمة	القيمة الصافية (السنة N)	القيمة الصافية (السنة N-1)
- أصول غ جارية				
- فارق الشراء المنتج الإيجابي أو السلبي				
- تثبتات معنوية	200103000.00	80034966.64	120068033.36	
- تثبتات بيئية	1255678317.28	650855028.87	604823288.41	
- أراضي	124059600.00		124059600.00	
- عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي				
- المباني	135531302.38	102795648.23	32735654.15	
- تثبتات عينة أخرى	996087414.90	548059380.64	448028034.26	
- تثبتات ممنوح إمتيازات				
- تثبتات يجرى إنجازها	53305698.05		53305698.05	
- تثبتات مالية				
- سندات موضوعة				
- موضع معادلة				
- مساهمات أخرى وحسابات				
- دائنة ملحقة أخرى				
- سندات أخرى مثبة				
- قروض وأصول مالية غير جارية				
اخرى				
- قراناب مؤجلة على الأصل	-5289538.48		-5289538.48	
الأصل				
جمع الأصول غ جارية	150379476.85	730889995.51	772907481.34	
- أصول خارجية				
- مخزونات ومنتجات قيد تنفيذ	136510069.78	29871216.40	106658853.38	
- حسابات دائنة وإستخدامات مماثلة				
- الزبائن	277273820.15	29251758.03	248022062.12	
- المدينون آخرون	11522895.63		11522895.63	
- الضرائب وما شبيها	5789932.33		5789932.33	

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لفتنات الري - وحدة وادي الفضة

	3326516.34	3326516.34	- حسابات الدئنة أخرى - الموجودات وما شبهها - الأموال الموظفة و الأصول المالية الخارجة الأخرى الخبزينة
	375300259.80	434423234.23	مجموع الأصول الجارية
	1148207741.14	1938220711.08	مجموع العام للأصول

عرض ميزانية سنة 2017 - جانب الخصوم .

المبلغ (السنة المالية الماضية)	المبلغ (السنة المالية N)	البيان
		- رؤوس أموال الخاصة - رأس مال تم إصداره - رأس مال غير مستعان به
	28189038.52	- علاوات واحتياطيات محمية (1)
	180288038.45	- فوارق إعادة التقييم - فارق المعادلة (1)
	-252031820.19	- نتيجة صافية أنتيجة صافية حصة (1)
	-1316333717.18	- رؤوس أموال خاصة أخر/ ترحيل من جديد
	1865344412.25	- ترحيل من جديد/ تغيير الطريقة - الحسابات ما بين الوحدات - حصة الشركة المدمجة (1) - حصة ذوي الأقلية (1)
	505455952.05	- مج رؤوس الأموال الخاصة (1)
	3065433.51	- الخصوم غير جارية

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقنوت الري - وحدة وادي الفضة

	29640455.61	- قروض وديون مالية
		- ضرائب (مؤجلة ومرصد لها)
		- ديون أخرى غير جارية.
	20679012.60	- مؤنات ومنتجات ثابتة مسبقا
	53384901.72	- مج الخصوم غير جارية (2)
		- الخصوم الجارية
	132374653.30	- موردون وحسابات ملحقة
	168832701.82	- ضرائب
	288159532.21	- ديون أخرى
		- الخزينة السلبية
	589366887.37	مجموع الخصوم الجارية (3)
	1148207741.14	مجموع عام للخصوم

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملحقين 05 و 06.

جدول رقم (2-7): عرض حسابات النتائج لسنة 2015-2016-2017 .

2017	2016	2015	البيان
109574630.54 (23635280.30)	225678074.26 13090341.50	196326700.68 (9697824.34)	- حجم الأعمال - مخزون تنوع المنتجات النهائية والمستمرة - الإنتاج الثابت - منح التشغيل
85939350.24	238768415.76	186628876.34	1/ إنتاج السنة المالية
(40779684.01) (4408844.93)	(91259881.86) (11401366.37)	(73233280.59) (8146361.93)	- مشتريات مستهلكة. - الخدمات الخارجية ومشتريات أخرى
(-45188528.94)	(102661248.23)	(81379624.82)	2/ إستهلاك السنة المالية
40750821.30	136107167.53	105249233.52	3/ القيمة المضافة للإستهلاك (1-2)
(-152488142.71) (1839306.53)	(169101033.74) (2819048.51)	(182323054.46) (3273883.07)	- أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والمدفوعات مشابهة.
(113576627.94)	(35812914.72)	(8034704.01)	4/ إجمالي فائض الإستغلال

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

307515.04	1945808.28	4409716.95	- المنتجات المبينة الأخرى
5050498.06	2945118.56		
(1060649.63)	(2128626.10)	(2851230.51)	- أعباء العمليات الأخرى
58243397.64	(2882118.56)	(40645431.52)	
(99689156.38)	(87595776.39)	(161257236.38)	- المخصصات الامتلاك والمؤنات وخ القيمة.
19511599.19	5051894.24	62721133.66	- استرجاع خسائر القيمة والمؤنات
(247670219.30)	(118476614.69)	(243632051.81)	5/ النتيجة العملياتية
(1115855.18)	(1309165.01)	(2206764.97)	- المنتجات المالية
			- الأعباء المالية
(1115855.18)	(1309165.01)	(2206764.97)	6/ النتيجة المالية
(248786074.48)	(119785779.70)	(245838816.78)	7/ النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)
(3245745.71)	185493.34	(1157157.04)	- الضرائب الواجب لدفعها عن النتائج العادية
110838962.53	248711236.84	253759726.95	- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية
(362870782.72)	(368311523.20)	(500755700.77)	
(252031820.19)	(119600286.36)	(246995873.82)	8/ صافي نتيجة الأنشطة العادية
			- العناصر غير العادية (منتجات)
			- العناصر غير العادية (الأعباء)
		/	9/ النتيجة غير العادية
(252031820.19)	(119600286.36)	(246995973.82)	10 صافي النتيجة السنة المالية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق 7 و8 و9

المطلب الثاني: الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة

جدول رقم (2-8): عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015.

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	790865764,06	67,40	الأموال الدائمة	690565593,10	58,85
الأصول المتدولة	382486698,33	32,60	الأموال الخاصة	607582870,27	51,78
قيم الاستغلال	117697455,76	10,03	الخصوم غير الجارية	82982722,91	7,07
القيم القابلة للتحويل	2460660027,11	20,97	الخصوم الجارية	482786869,20	41,15
القيم الجاهزة	18723215,46	1,60			
المجموع الكلي	1173352462,39	100	المجموع الكلي	1173352462,39	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملحقين 01 و02.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

جدول رقم (2-9) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2016

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	842303881,50	66,79	الأموال الدائمة	726091161,79	57,57
الأصول المتدولة	418836844,14	33,21	الأموال الخاصة	653328027,53	51,80
قيم الاستغلال	131969408,47	10,46	الخصوم غير الجارية	72763134,26	5,77
القيم القابلة للتحويل	286282969,47	22,07	الخصوم الجارية	535049563,85	42,43
القيم الجاهزة	584466,20	0,05			
المجموع الكلي	1261190725,64	100	المجموع الكلي	1261140725,64	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملحقين 03 و04.

جدول رقم (2-10) : عرض الميزانية المالية المختصرة لسنة 2017.

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الأصول الثابتة	772907481,34	67,31	الأموال الدائمة	558840853,77	48,67
الأصول المتدولة	375300259,80	32,69	الأموال الخاصة	505455952,05	44,02
قيم الاستغلال	106638853,38	9,29	الخصوم غير الجارية	53384901,72	4,65
القيم القابلة للتحويل	265334890,08	23,11	الخصوم الجارية	589366887,37	51,33
القيم الجاهزة	3326516,34	0,29			
المجموع الكلي	1148207741,14	100	المجموع الكلي	1148207741,14	100

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملحقين 05 و06.

المطلب الثالث: تحليل الميزانيات وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

1- تحليل الميزانيات :

من خلال عرض الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاثة سابقا نلاحظ ما يلي:

-**الأصول الثابتة:** نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الثابتة مقارنة بين سنة 2015 وسنة 2016 وهذه الزيادة راجعة إلى زيادة بالنسبة إلى المباني والمنشآت بقيمة 19952135.34 دج. أما في سنة 2017 انخفضت مقارنة مع سنة 2016 بقيمة 69396400.16 دج، وهذا راجع إلى انخفاض في تثبيبات المعنوية بقيمة 13341983.33 دج، وهذا ما أدى إلى انخفاض في الأصول الثابتة.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري – وحدة وادي الفضة

-الأصول المتداولة: نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول المتداولة مقارنة بين سنة 2015 وسنة 2016

بقيمة تقدر ب: 36350145.81 دج وهذه الزيادة ناتجة عن: زيادة في القيم القابلة للتحويل من سنة 2015 إلى 2016 بقيمة 40216942.36 دج. قيم الإستغلال نلاحظ وجود زيادة من سنة 2015 إلى سنة 2016 14271952.71 دج. أما في سنة 2017 انخفضت مقارنة مع سنة 2017. هذا الانخفاض ناتج عن قيم الإستغلال انخفاض بقيمة 2533055.09 دج.

القيم القابلة للتحويل انخفاض بقيمة 20948079.08 دج. أما فيما يخص القيم الجاهزة فقد إرتفعت ب: 2742049.08 دج

-الأموال الخاصة: نلاحظ هناك زيادة في الأموال الخاصة سنة 2015 مع 2016 زادت بقيمة : 45745157.26 دج، وفي سنة 2016 مع 2017 انخفضت ب: 147872075.48 دج 4-الخصوم الغير الجارية: نلاحظ انخفاض في الخصوم الغير الجارية سنة 2015 مع 2016 بقيمة: 10219588.66 دج كما نلاحظ أيضا أن لدينا انخفاض في سنة 2016 مع 2017 ب: 19378232.54 دج وهذا يبين أن المؤسسة في صعوبة تمويل أحوالها الثابتة الديون طويلة الأجل.

-الخصوم الجارية: نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية للسنة 2015 مع 2016 تقدر ب: 52262694.65 دج وفي السنة 2016 مع 2017 نلاحظ هناك زيادة أيضا ب: 54317323.52 دج هذه زيادة هو ارتفع في بعض العناصر:

الضرائب

المورد والحسابات

زيادة في الديون الأخر

2- تحليل جدول حسابات النتائج:

- رقم الأعمال:

جدول رقم (2-11): رقم الأعمال للمؤسسة للسنوات (2015-2016-2017) ..

البيان	2015	2016	2017
رقم الأعمال للمؤسسة	196326700.68	223678074.26	109574630.54

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق للسنوات الثلاثة .

- التحليل: نلاحظ أن المؤسسة من خلال رقم الأعمال المحقق أنه فترة 2015 و2016 كان في تزايد سريع بـ 27351373.58 دج هذا يعود إلى ارتفاع الإنتاج والخدمات المقدمة وفي السنة 2017 نلاحظ هناك انخفاض بقيمة 11410343.72 دج هذا يدل على انخفاض الإنتاج بسبب وجود فائض.

- تحليل القيمة المضافة للاستغلال:

حيث تمثل القيمة للاستغلال القيمة الإضافية التي تقدمها المؤسسة من خلال نشاطها الإستغلالي كما يمكن أن تعبر عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها. ومن خلال الجدول حسابات النتائج نلاحظ أن القيمة للاستغلال في سنة 2015 مع 2016 نلاحظ هناك زيادة 3085793.01 دج ومع 2017 نلاحظ هناك انخفاض بقيمة 95356346.23 دج ويعود هذا إلى انخفاض في رقم الأعمال سنة 2017.

- التحليل الإجمالي لفائض الإستغلال:

ويعبر لنا الإجمالي عن فائض الإستغلال عن الثروة المالية المحققة عن طريق النشاط الأساسي للمؤسسة حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج . نلاحظ هناك انخفاض خلال فترة الدراسة بـ 105541913.93 دج. نتائج عن انخفاض في أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم.

-نتيجة الإستغلال:

وتعبر النتيجة الإستغلال عن الفرق بين المنتجات الإستغلال ومصاريف الإستغلال. كما أنها تعبر عن الناتج الذي تحققه المؤسسة خلال دورة استغلالها. حيث نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة الإستغلال انخفض خلال فترة الدراسة بـ

- النتيجة الصافية للسنة المالية:

تمثل النتيجة الصافية للسنة المالية حاصل جمع كل من النتيجة الاستغلال والنتيجة المالية مطروحا منها الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية والضرائب المؤجلة حول النتائج العادية. كما أن النتيجة الصافية تكون مساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على نشاطها العادي.

ومنه نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن المؤسسة حققت نتيجة صافية للسنة المالية انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة ويعود ذلك إلى انخفاض في قيمة نتيجة الإستغلال.

المبحث الثالث: معالجة وتحليل البيانات المالية المقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الأول: اتخاذ القرارات المالية من خلال مؤشرات التوازن المالي.

على حسب ما ذكرناه سابقا حتى تكون وضعية المؤسسة في حالة التوازن المالي أن تمويل أصولها

الثابتة على أموالها الدائمة وتميل عناصر الأصول المنقولة عن طريق ديون قصيرة الأجل.

ولتأكيد من صحة الوضعية المالية لهذا نلجأ إلى استخدام مؤشرات المالية التي سبق ذكره في الجانب النظري وهي:

1- رأس المال العامل:

حساب رأس المال العامل الدائم: يحسب رأس المال العامل الدائم بطريقتين هما:

أن رأس المال العمل الدائم: أموال الدائمة – أصول ثابتة أي من أعلى الميزانية.

رأس المال العامل الدائم: أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية.

نقوم بحساب رأس المال العامل الدائم بطريقتين:

جدول رقم (2-12): حساب رأس المال العامل الدائم للمؤسسة للسنوات (2015-2016-2017).

2017	2016	2015	البيان
558840853.77	726091161.79	690565593.10	رأس المال العامل الدائم من أعلى الميزانية
-772907481.34	-8423881.50	790865764.06	
=(214066627.15)	=(116212719.71)	=(100300170.90)	
375300259.80	418836844.14	382486698.33	رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية
589366887.37	-535049563.85	-482786869.20	
=(214066627.50)	=(116212719.71)	=(100300170.90)	

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على ملاحق المؤسسة للسنوات (2015-2016-2017).

التحليل: نلاحظ من الجدول المؤسسة حققت رأس مال العامل الدائم م سالب طيلة فترة الدراسة 2015 و

2016 و 2017، أي أنها لم تحترم قاعدة التوازن المالي الأدنى، إلا أنها حققت توازن بين احتياجاتها

ومصادرهما التحويلية، كما أن المؤسسة في هذه الحالة لا تمتلك هامش أمان.

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الإقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

- حساب بقية مؤشرات التوازن المالي:

جدول رقم (2-13): حساب بقية مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة خلال السنوات (2015-2016-2017).

المؤشر	قانون الحساب	2015	2016	2017
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة أصول ثابتة	607582870.27 -790865764.06 =(183282893.80)	653328027.53 -842303881.50 (188975854)	505455952.05 -772907481.34 =(267451529.30)
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الخصوم أموال الخاصة	565769592.12 -607582870.27 =(41813278.15)	607812698.11 -653328027.53 =(45515329.42)	642751789.09 -505455952.05 =(137295837.04)
احتياجات رأس المال العامل	أصول متداولة قيم جاهزة الخصوم الجارية سلفات مصرفية	382489698.33 -18723215.46 =(482786869.20) = 0 (119023386.40)	418836844.14 -584466.20 -535049563.85 = 0 =(116797185.90)	375300259.80 -3326516.34 -589366887.37 - 0 =(217393143.80)
الخزينة	قيم جاهزة سلفات مصرفية	18723215.46 - 0 =(18723215.46)	584466.20 - 0 =(854466.20)	3326516.34 = 0 =(3326516.34)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق من طرف المؤسسة.

- التحليل:

- رأس المال العامل الخاص:

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال الخاص سالب طول سنوات الدراسة الأمر الذي لم تدرك لها المؤسسة وبالتالي هنا نقول أن المؤسسة تستطيع تمويل أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وبالتالي لجأت المؤسسة إلى الأموال الخارجية لتغطية هذا العجز في الأموال الخاصة، حيث نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص في انخفاض مستمر وهو وضع مقلق بالنسبة إلى المؤسسة.

-رأس المال العامل الأجنبي:

من الجداول نلاحظ أن المؤسسة خلال سنة 2015 و 2016 لا توجد عليها ديون حتى أنها ظهرت سالبة مما يؤكد أن المؤسسة خلال سنتين لم تكن إلى حاجة ماسة إلى تمويل نشاطها بالأموال حيث أنها اعتمدت على المال الخاص فقط عكس سنة 2017 التي فيها اعتمدت على الديون طويلة والقصيرة الأجل من أجل تمويل نشاطها أما فيما يخص فرصة المؤسسة في الحصول على القروض هذا كان ممكن في سنة 2015 و 2016 أما في سنة 2017 لا يمكن للمؤسسة الحصول على قروض إضافية بسبب تزايد الديون لدى المؤسسة.

3-احتياجات رأس المال العامل:

نلاحظ أن المؤسسة حققت احتياجات رأس المال العامل سالب خلال فترة الدراسة ما يعني أن الموارد التمويلية أكبر من الاحتياجات بكثير، حيث شاهدت انخفاض مستمر خلال السنوات الدراسة لذا على المؤسسة أن تقوم بتخفيض المخزونات أن تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.

4-الخزينة:

نلاحظ أن خزينة المؤسسة كانت موجبة هذا ما يضر بأن رأس المال العامل غطى كلية لاحتياجات المؤسس من رأس المال العامل، وهذا يرجع إلى اتخاذ المؤسسة إستراتيجية مثبتة بتحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية لغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

المطلب الثاني: اتخاذ القرار من خلال النسب المالية.

جدول رقم(2-14):حساب نسب التمويل.

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017
نسبة المديونية		%48.21	%48.19	%55.97
نسبة الاستقلالية المالية		%107.39	%107.84	%78.63
نسبة التمويل الدائم		%86.20	%87.31	%72.30

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل:

-نسبة التمويل الدائم: نقيس مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الغير الجارية من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة تحصلت على نسبة ضعيفة لسنوات الثلاث، حيث كانت النسبة أقل من 100% رغم تحسن النسبة في سنة 2016 قليلا إلا أنها في سنة 2017 انخفض كثيرا معنى هذا أن رأس المال العامل الدائم لا يغطي جميع الأصول الثابتة من أموالها الدائمة خلال الفترة مما يدل أن المؤسسة غير متوازنة مالياً.

-نسبة الاستقلالية المالية: يمكن القول ان النسب المحصل عليها خلال السنوات الثلاث كانت أكبر من 50% أي نتائج حسنة مما يدل على مؤشر ايجابي يعكس استقلالية المؤسسة، حيث أن المؤسسة تتمتع نوعا ما بالاستقلالية المالية.

-نسبة المديونية: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة سنة 2015 و 2016 كانت أقل من 50% إلا أنها قريبة منها وتدل على مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وهذا يعني أنها خلال سنتين لم تجد المؤسسة صعوبة في سداد الديون والفوائد حين يصل موعد استحقاقها إلا أنها كانت تسديد في وقت قريب من موعد استحقاقها وفي سنة 2017 وجدت صعوبة في سداد الديون وهذا بسبب ارتفاع وزيادة في القروض خلال 2017.

جدول رقم (2-13): حساب نسب السيولة.

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017
السيولة العامة		79.22%	78.28%	63.67%
السيولة المختصرة		48.60%	48.03%	61.36%
السيولة الجاهزة (الآتية)		3.87%	0.10%	0.56%

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل:

-**السيولة العامة:** نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن نسبة 2015 و2016 و2017 عالية بالنسبة 2017 ومن خلال هذا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وفي تحسن، حيث أن النتيجة المتحصل عليها تدل على أن المؤسسة القدرة أكبر على السداد أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتدولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل.

-**السيولة المختصرة:** نلاحظ أن النسبة السيولة المختصرة في سنة 2015 و2016 و2017 غير مرحة بالنسبة إلى المؤسسة والذي بسبب قدرتها على سداد ديونها في أوقاتها هنا يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة تحصيل مدينها لأنها من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير.

-**السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونها أو تحصيل مدينها ونلاحظ من خلال النسب المحسوبة في السنوات الدراسة إلى احتفاظ المؤسسة بقدر معقول من النقدية ما عد السنة 2015 احتفظت بقيمة عالية.

جدول رقم (2-16): حساب نسب النشاط.

النسبة	العلاقة	2015	2016	2017
معدل دوران مج الأصول	حجم الأعمال / مج الأصول	0.17	0.18	0.095
معدل دوران الأصول متدولة	حجم الأعمال / الأصول المتدولة	0.51	0.53	0.29
معدل دوران الأصول المثابتة	حجم الأعمال / الأصول ثابتة	0.25	0.26	0.14

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة من طرف المؤسسة.

التحليل:

بالنسبة لمعدل دوران مج الأصول نلاحظ من خلال الجدول أن المعدلات المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث كانت ضعيفة جداً كلها كانت في معدل 0.10 حتى وأنها في نسبة 2017 كانت أقل من 0.1 بدل هذا الانخفاض على أن المؤسسة لديها تراجع كبير في أدائها وان كل دينار مستثمر في المؤسسة تخسر بقيمة 0.1 من المبيعات. نرى أن المؤسسة ليس لها كفاءة إدارة ممتلكاتها بالنسبة لمعدل دوران

الفصل الثاني : دراسة حالة المؤسسة العمومية الاقتصادية لقتوات الري - وحدة وادي الفضة

الأصول المتدولة نلاحظ أنها في سنة 2015 و 2016 كانت في معدل 0.5 أما في سنة 2017 فكانت بـ0.29. لكن كل هذه النسب ضعيفة جداً ويدل هذا الانخفاض على سوء تسيير المخزون.

بالنسبة لمعدل دوران الأصول الثابتة نلاحظ أن المعدلات منخفضة جداً وهي كلها تتراوح ما بين 0.14 و 0.25 ونرى أن هناك تراجع كبير في سنة 2017 وهذا يعني أن الأداء التشغيلي في انخفاض وهذه الوضعية تستلزم من الإدارة إما استغلال كل أصولها أو بيع جزء من الغير المستعمل.

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.

استخرج القيم من ملاحق جداول حسابات النتائج.

- القيمة المضافة:

جدول رقم (2-17): حساب القيمة المضافة.

البيان	2015	2016	2017
القيمة المضافة للاستهلاك	105249233.52	136107167.53	40750821.30
قيمة التغير	/	30857934.01	(95356346.23)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة.

التحليل: من خلال الجدول نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في سنة 2017 عكس سنة 2016 لاحظنا وجود زيادة وهذا يدل على انخفاض الإنتاج المباع والإنتاج المخزون خلال 2017.

-إجمالي فائض الإستغلال :

جدول رقم (2-18) : حساب إجمالي فائض الإستغلال.

البيان	2015	2016	2017
إجمالي فائض الإستغلال	(8034704.01)	(35812914.72)	(113576627.94)
قيمة التغير	/	(27778209.71)	(77763713.22)

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة.

التحليل: كما هو مبين في الجدول أن هناك انخفاض سريع خلال فترة دراسة وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة وهذا ما يدل على أن إجمالي فائض الإستغلال يتبع القيمة المضافة.

- النتيجة العملياتية:

جدول رقم (2-19): حساب النتيجة العملياتية.

2017	2016	2015	البيان
(247670219.30)	(118476614.69)	(243632051.81)	النتيجة العملياتية
(129193604.61)	125155437.12	/	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة.

التحليل: كما هو مبين في الجدول أن هناك انخفاض كبير في سنة 2017، وهذا راجع إلى ارتفاع نفقات

المستخدمين والمصاريف المالية.

- النتيجة المالية:

جدول رقم (2-20): حساب النتيجة المالية.

2017	2016	2015	البيان
(1115855.18)	(1309165.01)	(2206764.97)	النتيجة المالية
193309.82	897599.96	/	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة.

التحليل: كما هو مبين في الجدول أن هناك ارتفاع خلال فترة الدراسة هذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة

العملياتية وانخفاض في الأعباء المالية لكن كل هذا وبقت النتيجة المالية سالبة طول السنوات الثلاث. -5

النتيجة الصافية:

جدول رقم (2-21) : حساب النتيجة الصافية.

2017	2016	2015	البيان
(252031820.19)	(119600286.36)	(246995973.82)	النتيجة الصافية
(132431533.83)	127395687.46	/	قيمة التغير

المصدر: من إعداد الطالبين اعتماد على الملاحق المقدمة.

التحليل: كما هو مبين في الجدول نلاحظ أنها خلال السنوات الدراسة ظهرت النتيجة الصافية سالبة، حيث

كان هناك ارتفاع في سنة 2016 بـ 127395687.46 إلا أنها بقت سالبة أما في سنة 2017 هناك

انخفاض كبير بـ (131213533.83) مقارنة مع سنة 2016 وهذا راجع ارتفاع الضرائب على الأرباح.

خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي وكذلك استناد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، الأمر الذي مكننا من الوصول إلى العديد من النتائج من أهمها: تبين وبشكل واضح أهمية تطبيق التحليل المالي في المؤسسة لأنه تقنية هامة ومساعدة للمسؤولين في فهم وضعية المؤسسة وخاصة لمتخذي القرارات.

ومن هذا يمكن القول من الدراسة أن وضعية المؤسسة غير مريحة لوجود العديد من الإختلالات بحيث نجد أن المؤسسة لم تحقق التوازن المالي خلال فترة دراسة، كما أن لها عجز في تمويل أصولها الثابتة عن طريق الأموال الخاصة.

وبهذا يمكن القول أن التحليل المالي أداة هامة في ترجمة بشكل دقيق لحالة المؤسسة ومستواها في المحيط الذي تتواجد فيه.

خاتمة

الخاتمة:

يعتبر اتخاذ القرار المالي من أصعب القرارات ولهذا كي يكون رشيد يجب أن يكون مبني على أسس وأدوات علمية وتقنية ولقد اخترنا في بحثنا هذا أحد أهم هذه الأدوات التي تستخدم في تقييم الوضع المالي للمؤسسة والتي تخص الجانب المالي وهو التحليل المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية المتبعة وتوجيه الانتباه إلى النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة.

ومن خلال هذا البحث تم تركيز على الجانب المالي واخترنا التحليل المالي كمدخل التقييم الوضع المالي ومن خلال إسقاط الدراسة النظرية على المؤسسة العمومية الاقتصادية لقنوات الري وحدة وادي الفضة للفترة 2015-2019 تبين لنا ما يلي.

- رأس المال العامل الدائم سالب مما يدل على عدم التوازن المالي وهذا يبين لا تمتلك هامش أمان.
 - نلاحظ أن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الخاصة وهذا يدل على عجز في تمويل الأصول بواسطة الأموال الخاصة.
 - الخزينة موجبة ولكن بقيمة ضئيلة، وهذا ما يفسر أن المؤسسة اتخذت إستراتيجية مثبتة في تحسين الخزينة إلى المستوى المطلوب وتحسين وضعيتها المالية للوصول إلى الأهداف المسطرة.
 - المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها من خلال الديون الطويلة الأجل والقصيرة الأجل.
 - نلاحظ أن القيم الاستغلال أقل من القيم الجاهزة مما يبين أن المؤسسة لها سيولة ويؤدي زيادة المبيعات.
 - من خلال حسب نسب التمويل تبين أن المؤسسة غير مثقلة بديون وبالتالي هي في وضعية يسمح لها بسداد إلتزاماتها اتجاها الغير دون صعوبات.
 - فيما يخص نسب السيولة فالمؤسسة لديها سيولة بنسب جيدة وهذا مؤشر على قدرة المؤسسة القيام بأنشطتها وتسديد إلتزاماتها.
- كانت هذه مختلف النتائج التي قمنا بتوصل إليها.

إختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا نقوم بالإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا وقد توصلنا إلى ما يلي:

- من خلال قيامنا بتطبيق أدوات التحليل المالي كمدخل لاتخاذ القرار المالي على مؤسسة تبين لنا أن الفرضية صحيحة إذ نجد التحليل المالي يلعب دورا كبير ومهما في عملية المساعدة على اتخاذ القرارات دخل

المؤسسة من خلال ما يقدمها من معلومات وبسهل على المسير ومتخذي القرار على إتمام المهام على أكمل وجه ومن هنا نقول أن التحليل المالي لها القدرة الكاملة في توجيه المؤسسة وخاصة في اتخاذها القرارات المالية.

- تعد القوائم المالية أحد أهم الوثائق التي يستخدمها التحليل المالي للوصول على حكم على المؤسسة وبالتالي فصحة نتائجه مرتبطة بصحة نتائج هذه القوائم مما يؤكد صحة هذه الفرضية.

- المؤشرات المالية التي تتمخض من التحليل المالي تساعد على اتخاذ القرار المالي وهذه الفرضية صحيحة.

- لإتخاذ أي قرار في المؤسسة يقوم متخذي القرار بالإعتماد على نتائج التحليل المالي، وهذا لمعرفة أي بديل من البدائل الواجب اتخاذه والذي يناسب حالة المؤسسة ويتماشى مع وضعيتها المالية لكون التحليل المالي يقوم بوصف حالة المؤسسة بكل دقة، ومن أنفي هذه النظرية.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- بما أنها لم تتوازن مالي يهكن لها أن تقوم بإصدار أسهم.
- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من مصاريفها أي ترشيد التكاليف او تدنيتها .
- تقوم بتغطية الأصول بواسطة الموارد الخارجية.
- أخير نوصي بضرورة استعمال أدوات التسيير الحديثة خاصة أداة التحليل المالي بالإضافة إلى الإعتماد على الكفاءات العلمية والتقنية في إدارة المؤسسات لتجسيد الإدارة العلمية وهذا خلق قيمة مضافة للمؤسسة والمجتمع.

أفاق البحث:

من خلال دراستنا للموضوع التحليل المالي كمدخل لإتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة الاقتصادية يشمل جوانب متعددة، وعلى هذا الأساس نأمل أن نكون بهذا البحث قد فتحنا مجالا لقيام بدراسات أخرى أوسع من ذلك منها على سبيل المثال :

استخدام التحليل المالي في البنوك

استخدام التحليل المالي في شركات التأمين

استخدام التحليل المالي في اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق الأوراق المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1-المراجع باللغة العربية :

أ-الكتب :

- 1-حسني بلعجوز، مدخل لنظرية القرار ، ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون -الجزائر، 2010.
- 2-سعدون مهدي الساقى، عدنان تابه التعييمي، وآخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 3-عاشور كتوش، المحاسبة العامة:أصول ومبادئ وفق للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2003.
- 4-عبد الحكيم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي :أسس- مفاهيم- تطبيقات ، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان، 2000.
- 5-عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة، وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، برج بوعريج، 2009.
- 6-علي عباس، الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، مكتبة الرائد العلمية، 2002.
- 7-لحلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 2002.
- 8-محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتمائي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، جامعة البشري، الأردن، 2003.
- 9-محمد الصيرفي، التحليل المالي : وجهة نظر محاسبي و إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة -مصر، 2014.
- 10-محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية الدار الجامعية، 1998.
- 11-منير شاكرا، إسماعيل إسماعيل ،عبد الناصر. التحليل المالي مدخل للصناعة القرارات، دار الطبعة للنشر والتوزيع،بيروت، 2000.
- 12-ناصر دادي عدون، التحليل المالي، دار البحث للنشر، الجزائر، 1998.
- 13-ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، 1998.
- 14-هيثم محمد الرعي، الإدارة والتحليل المالي ، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2001.

15- وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.

ب- الرسائل والمذكرات :

1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها ، رسالة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج الخضر-باتنة، 2009.

2- بوشارب خالد، دور نموذج البرمجة الخطية المتعددة الأهداف في اتخاذ القرار الإنتاجي ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص الأساليب الكمية في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004.

3- بوشنافة الميسوم، المتابعة الآلية لعملية التحليل المالي، مذكرة ليسانس تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2000.

4- جابر محمد عياش، واقع استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المؤسسة الأهلية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين، 2008.

5- حليلة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للنتبؤ بأسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، 2008.

6- سليمان عبد الحكيم، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، 2013.

7 - سمية لزييم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012.

8- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة الحاج الخضر - باتنة، 2009.

9- شيباح نعيمة، دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2007.

قائمة المراجع

- 10- عيادي عبد القادر، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ قرارات التمويل، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008.
- 11- لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية إتخاذ القرار المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة-2013.

ت-التقارير :

- الميزانيات المالية للمؤسسة العمومية لقنوات الري -وحدة وادي الفضة للسنوات 2015-2016-2017.
- جداول حسابات النتائج للمؤسسة العمومية لقنوات الري -وحدة وادي الفضة للسنوات 2015-2016-2017.
- خري عبدالناصر، محاضرات في مالية المؤسسة، جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر، 2009.

ث-مراسيم و قوانين:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19-القانون 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادرة 25 مارس 2009.

ج-شبكة الانترنت :

- محاضرة حول النسب المالية ، كلية ادارة الاعمال ،جامعة تبوك -السعودية ، تاريخ الاطلاع 20-04-2019، متاح على الرابط :
<https://www.ut.edu.sa/documents/10156/1325019/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D8%B6%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9>

المراجع باللغة الأجنبية :

أ-الكتب :

- Norbert guedj, Finance d'entreprise : les règles du jeu, Edition organization,paris, 1997.

الملاحق

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	200,103,000.00	53,350,999.98	146,752,000.02	160,050,222.48
Immobilisations corporelles	02	1,153,390,036.42	535,743,959.72	617,646,076.70	604,587,502.08
<i>Terrains</i>		124,059,600.00		124,059,600.00	124,059,600.00
<i>Bâtiments</i>		110,829,848.68	91,047,287.80	19,782,560.88	24,487,637.02
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		918,500,587.74	444,696,671.92	473,803,915.82	456,040,265.06
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	03	28,696,973.45		28,696,973.45	83,377,711.20
Immobilisations financières					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>					
<i>Impôts différés actif</i>	04	-2,229,286.11		-2,229,286.11	2,825,507.03
TOTAL ACTIF NON COURANT		1,379,960,723.76	589,094,959.70	790,865,764.06	850,840,942.79
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	147,831,675.17	30,134,219.41	117,697,455.76	129,435,187.12
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>	06	258,437,671.44	30,942,585.01	227,495,086.43	226,285,965.81
<i>Autres débiteurs</i>		11,783,738.74		11,783,738.74	12,936,920.95
<i>Impôts et assimilés</i>		6,787,201.94		6,787,201.94	4,734,295.55
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	07				
<i>Trésorerie</i>		18,723,215.46		18,723,215.46	11,904,258.41
TOTAL ACTIF COURANT		443,563,502.75	61,076,804.42	382,486,698.33	385,296,627.84
TOTAL GENERAL ACTIF		1,823,524,226.51	650,171,764.12	1,173,352,462.39	1,236,137,570.63

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
PRIMES LIEES AUX CAPITAL SOCIAL			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	01	28,189,038.52	24,329,125.64
Ecart de réévaluation	02	180,288,038.45	184,147,951.33
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	03	-246,995,973.82	-185,961,098.94
Autres capitaux propres - Report à nouveau	04	-944,769,356.80	-753,755,030.35
CPT INTER UNITE	05	1,590,871,123.92	1,420,934,499.73
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		607,582,870.27	689,695,447.41
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	06	29,816,000.00	29,485,000.00
Impôts (différés et provisionnés)	07	29,079,615.41	32,977,251.51
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	08	24,087,107.51	24,806,341.50
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		82,982,722.92	87,268,593.01
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	09	114,860,195.59	105,752,774.80
Impôts	10	139,214,702.33	77,370,214.28
Autres dettes	11	228,711,971.28	276,050,541.13
Trésorerie passif	12		
TOTAL PASSIFS COURANTS III		482,786,869.20	459,173,530.21
TOTAL GENERAL PASSIF		1,173,352,462.39	1,236,137,570.63
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	200,103,000.00	66,692,983.31	133,410,016.69	146,752,000.02
Immobilisations corporelles	02	1,184,781,854.98	584,875,685.18	599,906,169.80	617,646,076.70
Terrains		124,059,600.00		124,059,600.00	124,059,600.00
Bâtiments		135,531,302.38	95,796,606.16	39,734,696.22	19,782,560.88
Autres immobilisations corporelles		925,190,952.60	489,079,079.02	436,111,873.58	473,803,915.82
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours	03	111,031,487.78		111,031,487.78	28,696,973.45
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif	04	-2,043,792.77		-2,043,792.77	-2,229,286.11
TOTAL ACTIF NON COURANT		1,493,872,549.99	651,568,668.49	842,303,881.50	790,865,764.06
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	161,809,603.15	29,840,194.68	131,969,408.47	117,697,455.76
Créances et emplois assimilés					
Clients	06	295,514,552.74	30,381,488.50	265,133,064.24	227,495,086.43
Autres débiteurs		10,932,609.41		10,932,609.41	11,783,738.74
Impôts et assimilés		10,217,295.82		10,217,295.82	6,787,201.94
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants	07				
Trésorerie		584,466.20		584,466.20	18,723,215.46
TOTAL ACTIF COURANT		479,058,527.32	60,221,683.18	418,836,844.14	382,486,698.33
TOTAL GENERAL ACTIF		1,972,931,077.31	711,790,351.67	1,261,140,725.64	1,173,352,462.39

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
PRIMES LIEES AUX CAPITAL SOCIAL			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	01	28,189,038.52	28,189,038.52
Ecart de réévaluation	02	180,288,038.45	180,288,038.45
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	03	-119,600,286.36	-246,995,973.82
Autres capitaux propres - Report à nouveau	04	-1,191,765,330.62	-944,769,356.80
CPT INTER UNITE	05	1,756,216,567.54	1,590,871,123.92
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		653,328,027.53	607,582,870.27
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	06	18,671,898.70	29,816,000.00
Impôts (différés et provisionnés)	07	29,079,615.41	29,079,615.41
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	08	25,011,620.15	24,087,107.51
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		72,763,134.26	82,982,722.92
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	09	127,586,891.26	114,860,195.59
Impôts	10	168,826,419.59	139,214,702.33
Autres dettes	11	238,636,253.00	228,711,971.28
Trésorerie passif	12		
TOTAL PASSIFS COURANTS III		535,049,563.85	482,786,869.20
TOTAL GENERAL PASSIF		1,261,140,725.64	1,173,352,462.39
<small>(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés</small>			

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles	01	200,103,000.00	80,034,966.64	120,068,033.36	133,410,016.69
Immobilisations corporelles	02	1,255,678,317.28	650,855,028.87	604,823,288.41	599,906,169.80
<i>Terrains</i>		124,059,600.00		124,059,600.00	124,059,600.00
<i>Bâtiments</i>		135,531,302.38	102,795,648.23	32,735,654.15	39,734,696.22
<i>Autres immobilisations corporelles</i>		996,087,414.90	548,059,380.64	448,028,034.26	436,111,873.58
<i>Immobilisations en concession</i>					
Immobilisations en cours	03	53,305,698.05		53,305,698.05	111,031,487.78
Immobilisations financières					
<i>Titres mis en équivalence</i>					
<i>Autres participations et créances rattachées</i>					
<i>Autres titres immobilisés</i>					
<i>Prêts et autres actifs financiers non courants</i>					
<i>Impôts différés actif</i>	04	-5,289,538.48		-5,289,538.48	-2,043,792.77
TOTAL ACTIF NON COURANT		1,503,797,476.85	730,889,995.51	772,907,481.34	842,303,881.50
ACTIF COURANT					
Stocks et encours	05	136,510,069.78	29,871,216.40	106,638,853.38	131,969,408.47
Créances et emplois assimilés					
<i>Clients</i>	06	277,273,820.15	29,251,758.03	248,022,062.12	265,133,064.24
<i>Autres débiteurs</i>		11,522,895.63		11,522,895.63	10,932,609.41
<i>Impôts et assimilés</i>		5,789,932.33		5,789,932.33	10,217,295.82
<i>Autres créances et emplois assimilés</i>					
Disponibilités et assimilés					
<i>Placements et autres actifs financiers courants</i>	07				
<i>Trésorerie</i>		3,326,516.34		3,326,516.34	584,466.20
TOTAL ACTIF COURANT		434,423,234.23	59,122,974.43	375,300,259.80	418,836,844.14
TOTAL GENERAL ACTIF		1,938,220,711.08	790,012,969.94	1,148,207,741.14	1,261,140,725.64

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
PRIMES LIEES AUX CAPITAL SOCIAL			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	01	28,189,038.52	28,189,038.52
Ecart de réévaluation	02	180,288,038.45	180,288,038.45
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	03	-252,031,820.19	-119,600,286.36
Autres capitaux propres - Report à nouveau	04	-1,316,333,717.18	-1,191,765,330.62
CPT INTER UNITE	05	1,865,344,412.45	1,756,216,567.54
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		505,455,952.05	653,328,027.53
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières	06	3,065,433.51	18,671,898.70
Impôts (différés et provisionnés)	07	29,640,455.61	29,079,615.41
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance	08	20,679,012.60	25,011,620.15
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		53,384,901.72	72,763,134.26
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés	09	132,374,653.34	127,586,891.26
Impôts	10	168,832,701.82	168,826,419.59
Autres dettes	11	288,159,532.21	238,636,253.00
Trésorerie passif	12		
TOTAL PASSIFS COURANTS III		589,366,887.37	535,049,563.85
TOTAL GENERAL PASSIF		1,148,207,741.14	1,261,140,725.64
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	196,326,700.68	270,583,776.74
Variation stocks produits finis et en cours	02	-9,697,824.34	-48,463,214.78
Production immobilisée	03		
Subventions d'exploitation	04		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		186,628,876.34	222,120,561.96
Achats consommés	05	-73,233,280.89	-84,184,438.16
Services extérieurs et autres consommations	06	-8,146,361.93	-14,743,249.86
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-81,379,642.82	-98,927,688.02
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		105,249,233.52	123,192,873.94
Charges de personnel	07	-182,323,054.46	-190,183,514.06
Impôts, taxes et versements assimilés	08	-3,273,883.07	-4,123,723.62
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-80,347,704.01	-71,114,363.74
Autres produits opérationnels		4,409,716.95	29,462,341.63
Cession inter unite produit			
Autres charges opérationnelles		-28,512,530.51	-71,966,726.24
Cession inter unite charge		-40,645,431.52	
Dotations aux amortissements et aux provisions	09	-161,257,236.38	-162,886,416.48
Reprise sur pertes de valeur et provisions		62,721,133.66	88,744,640.30
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-243,632,051.81	-187,760,524.53
Produits financiers			
Charges financières	10	-2,206,764.97	-2,170,993.59
VI. RESULTAT FINANCIER		-2,206,764.97	-2,170,993.59
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-245,838,816.78	-189,931,518.12
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-1,157,157.04	3,970,419.18
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		253,759,726.95	340,327,543.89
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-500,755,700.77	-526,288,642.83
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-246,995,973.82	-185,961,098.94
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-246,995,973.82	-185,961,098.94
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	225,678,074.26	196,326,700.68
Variation stocks produits finis et en cours	02	13,090,341.50	-9,697,824.34
Production immobilisée	03		
Subventions d'exploitation	04		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		238,768,415.76	186,628,876.34
Achats consommés	05	-91,259,881.86	-73,233,280.89
Services extérieurs et autres consommations	06	-11,401,366.37	-8,146,361.93
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-102,661,248.23	-81,379,642.82
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		136,107,167.53	105,249,233.52
Charges de personnel	07	-169,101,033.74	-182,323,054.46
Impôts, taxes et versements assimilés	08	-2,819,048.51	-3,273,883.07
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-35,812,914.72	-80,347,704.01
Autres produits opérationnels		1,945,808.28	4,409,716.95
Cession inter unite produit		2,945,118.56	
Autres charges opérationnelles		-2,128,626.10	-28,512,530.51
Cession inter unite charge		-2,882,118.56	-40,645,431.52
Dotations aux amortissements et aux provisions	09	-87,595,776.39	-161,257,236.38
Reprise sur pertes de valeur et provisions		5,051,894.24	62,721,133.66
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-118,476,614.69	-243,632,051.81
Produits financiers			
Charges financières	10	-1,309,165.01	-2,206,764.97
VI. RESULTAT FINANCIER		-1,309,165.01	-2,206,764.97
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-119,785,779.70	-245,838,816.78
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		185,493.34	-1,157,157.04
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		248,711,236.84	253,759,726.95
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-368,311,523.20	-500,755,700.77
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-119,600,286.36	-246,995,973.82
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-119,600,286.36	-246,995,973.82
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	01	109,574,630.54	225,678,074.26
Variation stocks produits finis et en cours	02	-23,635,280.30	13,090,341.50
Production immobilisée	03		
Subventions d'exploitation	04		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		85,939,350.24	238,768,415.76
Achats consommés	05	-40,779,684.01	-91,259,881.86
Services extérieurs et autres consommations	06	-4,408,844.93	-11,401,366.37
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-45,188,528.94	-102,661,248.23
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		40,750,821.30	136,107,167.53
Charges de personnel	07	-152,488,142.71	-169,101,033.74
Impôts, taxes et versements assimilés	08	-1,839,306.53	-2,819,048.51
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-113,576,627.94	-35,812,914.72
Autres produits opérationnels		307,515.04	1,945,808.28
Cession inter unite produit		5,080,498.06	2,945,118.56
Autres charges opérationnelles		-1,060,649.63	-2,128,626.10
Cession inter unite charge		-58,243,397.64	-2,882,118.56
Dotations aux amortissements et aux provisions	09	-99,689,156.38	-87,595,776.39
Reprise sur pertes de valeur et provisions		19,511,599.19	5,051,894.24
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-247,670,219.30	-118,476,614.69
Produits financiers			
Charges financières	10	-1,115,855.18	-1,309,165.01
VI. RESULTAT FINANCIER		-1,115,855.18	-1,309,165.01
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-248,786,074.48	-119,785,779.70
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3,245,745.71	185,493.34
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		110,838,962.53	248,711,236.84
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-362,870,782.72	-368,311,523.20
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-252,031,820.19	-119,600,286.36
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-252,031,820.19	-119,600,286.36
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			